# الحوكمة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية وفق الأنظمة المحلية والمعايير الدولية " دراسة مقارنة "

**د. راشـــد عبدالرحمن أحمد العسيري**
**أستاذ مشارك - قسم اللغة العربية والدراسات الإسلامية**
**كلية الآداب - جامعة البحرين - مملكة البحرين**
**البريد الإلكتروني: ralaseeri@uob.edu.bh**

**الملخص :**
تناولت الدراسة موضوع الحوكمة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية وفق الأنظمة المحلية والمعايير الدولية لما لهذا الموضوع من أهمية كبرى ودور مؤثر في تعزيز وتقدم الصناعة المالية الإسلامية، فلقد أصبحت الحوكمة الشرعية مطلبًا أساسيًا في المؤسسات المالية الإسلامية؛ لضمان الامتثال التام لأحكام الشريعة في جميع أعمالها.
ويُعد موضوع الحوكمة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية من المسائل المهمة التي تحتاج إلى بيان ودراسة، لما للحوكمة الشرعية من أثر كبير في نجاح عمل هذه المؤسسات، وللتأكد من مطابقة معاملاتها مع أحكام الشريعة الإسلامية.
لذا كان من الأهمية تسليط الضوء على الحوكمة الشرعية كأداة مهمة في عمل المؤسسات المالية الإسلامية، لما للحوكمة الشرعية من دور فعال للنهوض بالمؤسسات المالية الإسلامية وتقدمها.
فجاءت هذا الدراسة لتسهم في تسليط الضوء على الحوكمة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية في ضوء الأنظمة المحلية الصادرة في مملكة البحرين والمعايير الدولية الصادرة من المنظمات الداعمة للصناعة المالية الإسلامية.

**الكلمات الدالة:** فقه إسلامي، الحوكمة الشرعية، المؤسسات المالية الإسلامية، المعايير الدولية، المعاملات المالية، اقتصاد إسلامي.

# Sharia Governance in Islamic Financial Institutions According to Local Regulations and International Standards "A Comparative Study"

**Rashed AbdulRahmam Ahmed AlAseeri**
Associate Professor - College of Arts
University of Bahrain Kingdom of Bahrain
**Email**: ralaseeri@uob.edu.bh

**Abstract :**

The study addressed the topic of Sharia governance in Islamic financial institutions in accordance with local regulations and international standards, given its significant importance and influential role in promoting and advancing the Islamic financial industry. Sharia governance has become a fundamental requirement for Islamic financial institutions to ensure full compliance with Sharia provisions in all their operations. The topic of Sharia governance in Islamic financial institutions is an important issue that requires clarification and study, given its significant impact on the success of Islamic financial institutions and ensuring that their transactions comply with Sharia provisions. Therefore, it was important to highlight Sharia governance as an important tool in the work of Islamic financial institutions, given its effective role in promoting and advancing Islamic financial institutions. This study aims to shed light on Sharia governance in Islamic financial institutions in light of the local regulations issued in the Kingdom of Bahrain and the international standards issued by organizations supporting the Islamic financial industry.

**Keywords:** Islamic jurisprudence, Sharia governance, Islamic financial institutions, International standards, Financial transactions, Islamic economics.

## المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

إن الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيرا.

أما بعد ...

تمثل الصناعة المالية الإسلامية إحدى الركائز المهمة التي يقوم عليها النظام المالي العالمي، حيث تكتسب أهمية متنامية ومكانة متميزة لما تستند إليه عليه من مبادئ راسخة وأسس ثابته مكنتها من التطور والانتشار.

ولقد استطاعت المؤسسات المالية الإسلامية أن تحقق العديد من النجاحات والقفزات الهائلة وأن تثبت نفسها على الصعيدين الأقليمي والدولي.

وتُعد الحوكمة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية ركيزة مهمة ومطلبًا أساسيًا لضمان الالتزام الحقيقي والصارم بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية في جميع معاملاتها، خاصة مع النمو المتسارع للصناعة المالية الإسلامية، وتزايد حجم أصولها.

وتعتبر الحوكمة الشرعية امتدادًا لمفهوم الحوكمة، فهي تسهم في ضمان تحقيق مبادئ الكفاءة والنزاهة، فضلاً عن حماية مصالح وحقوق المساهمين والمستثمرين، كما تعزز من الإفصاح والشفافية، وتسهم في زيادة الثقة بالمؤسسات المالية الإسلامية، لارتباطه الوثيق بسمعة هذه المؤسسات، والأسس التي قامت عليها، لذا فإن التطبيق السليم لمعايير الحوكمة بشكل عام والحوكمة الشرعية بشكل خاص، يعزز من مصداقية هذه المؤسسات وثقة المتعامين بها.

لذا كان من الأهمية تسليط الضوء على الحوكمة الشرعية كأداة مهمة في المؤسسات المالية الإسلامية، لأنها من المسائل المهمة التي تحتاج إلى بيان ودراسة وتدقيق، لما للحوكمة الشرعية من دور فعال وأثر كبير في نجاح المؤسسات المالية الإسلامية وتقدمها، وللتأكد من مطابقة معاملاتها مع أحكام الشريعة الإسلامية.

**أولاً: إشكالية الدراسة:**

إن الاهتمام العالمي المتزايد بتطبيق الحوكمة في أعقاب الأزمات المالية الكبرى، استدعى ضرورة تطبيقها على المؤسسات والشركات المختلفة للحد من المخاطر التي قد تتعرض لها.

وقد باتت الحوكمة الشرعية على المؤسسات المالية الإسلامية ضرورة ملحة لتعزيز جوانب التميز وتلافي أوجه القصور بما يسهم في الارتقاء بمستوى هذه المؤسسات، والتأكد من مدى الالتزام بالضوابط الشرعية المنظمة لها، خاصة مع وجود الأنظمة المحلية الملزمة للحوكمة الشرعية والمعايير الدولية المنظمة لها.

تكمن إشكالية البحث في: ما هي طبيعة الحوكمة الشرعية على المؤسسات المالية الإسلامية ومدى فعالية الأنظمة المحلية والمعايير الدولية في تطبيقها؟

**ثانيًا: أسئلة الدراسة:**

١- ما هو مفهوم الحوكمة الشرعية؟

٢- ما هي أهمية الحوكمة الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية؟

٣- ما هو التأصيل الفقهي للحوكمة الشرعية؟

٤- ما هي المعايير الشرعية المنظمة للحوكمة الشرعية؟

**ثالثاً: أهدف الدراسة:**

تهدف الدراسة إلى:

١- بيان مفهوم الحوكمة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية وأهميتها وأهدافها .

٢- بيان التأصيل الفقهي للحوكمة الشرعية.

٣- استعراض جهود مملكة البحرين في تنظيم الحوكمة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية.

٤- استعراض المعايير الدولية في تنظيم الحوكمة الشرعية على المؤسسات المالية الإسلامية.

**رابعاً: أهمية الدراسة:**

تكمن أهمية هذه الدراسة في الاهتمام المتنامي التي باتت تحظى بها الحوكمة بشكل عام والحوكمة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية بشكل خاص، والدور الذي تؤديه في هذا الجانب، من خلال التعرف على مفهوم الحوكمة الشرعية وبيان أهميتها وتطبيقاتها وبيان مرتكزاتها، وما صدر من الجهات التنظيمية في مملكة البحرين من تأطير للحوكمة الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية، والمعايير الدولية المنظمة لها.

كما تسهم أيضاً في إثراء الدراسات المتعلقة بالحوكمة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية؛ لدعم وتطوير الصناعة المالية الإسلامية، والنهوض بعمل المؤسسات المالية الإسلامية، وتعزيز مكانة الاقتصاد الإسلامي.

**خامساً: الدراسات السابقة:**

لقد تناولت دراسات وأبحاث بعض المواضيع التي لها علاقة بالدراسة بشكل عام، أو منثورات تناولت طرفاً يسيراً منه، وقد تناولت بعض الدراسات الحوكمة بشكل عام، والبعض الآخر الحوكمة الشرعية في إحدى المؤسسات المالية الإسلامية كالمصارف الإسلامية، ومنها ما تناول الحوكمة وتقييم تطبيقها في دول بعينها.

واستعرض فيما يلي أبرز ما كُتب في هذا الجانب:

١- دراسة: نظرية الحوكمة الشرعية للمؤسسات المالية - دراسة تطبيقية لنظام الحوكمة الشريعة لدولة الكويت، عبدالعزيز أحمد الناهض، رسالة دكتوراه، الجامعة الإسلامية العالمية، ماليزيا، ٢٠١٩م.

تناولت الدراسة مفهوم الحوكمة ونشأته وأسسه، كما تناول نظريات الحوكمة من منظور الشريعة الإسلامية، وأدواتها، وتناول دراسة نظام الحوكمة الشرعية في دولة الكويت.

٢- دراسة: الحوكمة المؤسسية والشرعية في المصارف الإسلامية، سعد بن علي الوابل، مجلة الدراسات التجارية المعاصرة، ٢٠١٥م.

تناولت الدراسة مفهوم الحوكمة المؤسسة والشرعية وأهميتها في المصارف الإسلامية، ودور هيئة الرقابة الشرعية، وأبرز تحديات الحوكمة.

٣- دراسة: حوكمة المؤسسات المالية - تجربة البنك المركزي الماليزي، سعيد بوهراوة، حليمة بوكروشة، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، ٢٠١٥م.

تناولت الدراسة مفهوم الحوكمة وأهميتها ومرتكزاتها، كما تناول مبادئ إطار الحوكمة الشرعية الصادرة عن البنك المركزي الماليزي، وأسسه وتقييمه.

٤- دراسة: نحو تفعيل الحوكمة الشرعية في المؤسسات المالية العاملة في ليبيا، محمد سالم، المجلة الإفريقية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، ٢٠٢٣م.

تناولت الدراسة مفهوم الحوكمة وأهميتها وأبرز ما يتعلق بها ومرتكزاتها ، ودور الحوكمة في تعزيز الثقة في المؤسسات المالية الليبية وأبرز متطلباتها.

فهذه الدراسات تناولت بعض المفردات التي تتعلق بالحوكمة الشرعية على بعض المؤسسات المالية الإسلامية، أو تناولت الموضوع من خلال عرض تجارب بعض الدول في مجال الحوكمة الشرعية.

أما دراستي فتتناول موضوع الحوكمة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية وفق الأنظمة المعمول بها في مملكة البحرين والمعايير الدولية.

وتعتبر هذه الدراسة من أوائل الدراسات التي تتناول الحوكمة الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية في مملكة البحرين في ضوء النظم الصادرة من مصرف البحرين المركزي وفي ضوء المعايير الدولية الصادرة عن مجلس الخدمات الإسلامية وهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

فتمتاز هذه الدراسة عن غيرها بدراسة واقع الحوكمة الشرعية وفق النظام المعمول به في مملكة البحرين والمعايير الدولية المتعلقة بالحوكمة الشرعية الصادرة عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية وهيئة المراجعة والمحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية.

**سادساً: خطة البحث:**

جاءت خطة البحث في مقدمة، وثلاثة مباحث، وخاتمة، وذلك على النحو الآتي:

**المقدمة:** واشتملت على إشكالية الدراسة، وأسئلة الدراسة، وأهدافها، وأهميتها، والدراسات السابقة، وخطة البحث، ومنهجيته.

**المبحث الأول: الحوكمة الشرعية مفهومها ونشأتها وأهميتها، وفيه ثلاثة مطالب:**

المطلب الأول: مفهوم الحوكمة الشرعية.

المطلب الثاني: نشأة الحوكمة وتطورها.

المطلب الثالث: أهمية الحوكمة الشرعية.

**المبحث الثاني: الحوكمة الشرعية مشروعيتها ومبادئها في المؤسسات المالية الإسلامية، وفيه ثلاثة مطالب:**

المطلب الأول: التأصيل الفقهي للحوكمة الشرعية.

المطلب الثاني: إلزامية تطبيق الحوكمة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية.

المطلب الثالث: مبادئ الحوكمة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية.

**المبحث الثالث: الأنظمة والمعايير المرتبطة بالحوكمة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية، وفيه تمهيد وثلاثة مطالب:**

المطلب الأول: أهمية الأنظمة والمعايير المتعلقة بالحوكمة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية.

المطلب الثاني: الأطر القانونية المنظمة للحوكمة الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية في مملكة البحرين.

المطلب الثالث: المعايير الدولية المنظمة للحوكمة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية.

**الخاتمة:** وفيها أهم النتائج والتوصيات.

**سابعاً: منهجية البحث:**

الطريقة التي اتبعتها في كتابة البحث تقوم على المنهج الوصفي التحليلي، حيث عرضت لموضوع البحث وتتبعت المسائل الواردة فيه وقمت بدراستها، واستقراء العناصر وأدلتها الشرعية.

## المبحث الأول

## الحوكمة الشرعية مفهومها ونشأتها وأهميتها

**وفيه ثلاثة مطالب:**

**المطلب الأول: مفهوم الحوكمة الشرعية.**

**وفيه ثلاثة فروع:**

**الفرع الأول: تعريف الحوكمة:**

**أولاً: تعريف الحوكمة في اللغة.**

الحوكمة لغة: ترجع إلى الحكم، والحُكم: مصدر قولك: حَكَمَ بينهم يحكُم أي: قضى، وحُكِم له وحُكِم عليه، والحُكم أيضًا: الحكمة من العلم، والحكيم: العالم، وصاحب الحكمة، المتقن للأمور.

والحوكمة على وزن فوعلة وهي اشتقاق غير قياسي، لأنه ليس على قواعد اللغة العربية، ولم ترد في قواميس اللغة.

وتأتي الحوكمة في اللغة بمعنى الحكم، والحكمة، والقضاء، والمنع، وسياسة الناس وإصلاحهم(١).

والحوكمة ترجمة للكلمة الإنجليزية " Governance "، حيث ترجم إلى عدة مفردات منها: إدارة الحكم، أسلوب الحكم، إدارة شئون الدولة والمجتمع، الإدارة الرشيدة للحكم، حسن الحكم، الحاكمية، الحوكمة، الحكم الشراكي، الحكم الرشيد، الحكم الصال، الحكم الجيد، الحكم الموسع، وغيرها من المفردات الأخرى.

ولقد اعتمد مجمع اللغة العربية مصطلح "حوكمة" كترجمة للمصطلح الإنجليزي "Governance"في عام ٢٠٠٣م (٢).

**ثانياً: تعريف الحوكمة في الاصطلاح.**

عرفت الحوكمة في الاصطلاح بعدة تعريفات من أبرزها:

الحوكمة: الأساليب التي تدار بها المصارف من خلال مجلس الإدارة والإدارة العليا والتي تحدد كيفية وضع أهداف البنك والتشغيل وحماية مصالح حملة الأسهم وأصحاب المصالح، مع الالتزام بالعمل وفقًا للقوانين والنظم السائدة وبما يحقق حماية مصالح المودعين (٣).

كما عرفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية " OECD " حوكمة المؤسسات بأنها: "مجموعة العلاقات ما بين إدارة المؤسسة ومجلس إدارتها ومساهميها وأصحاب المصلحة، كما أنها

---

(١) انظر: لسان العرب، ابن منظور، ١٤١/١٢، الصحاح، الجوهري، ١٩٠١/٥، مقاييس اللغة، ابن فارس، ٩١/٢، المعجم الوسيط، ص ١٩٠.

(٢) وهو تعريف بنك التسويات الدولية، انظر: http://www.oecd.org/daf/governance/principles

(٣) انظر: موقع مجمع اللغة العربية على شبكة الإنترنت: https://www.arabicacademy.gov.eg

تبين الآلية التي توضع من خلالها أهداف المؤسسة والوسائل لتحقيق تلك الأهداف وطريقة مراقبة تحقيقها، بما يضمن مصالح المؤسسة والمساهمين والاستخدام الأمثل للموارد"(١).

كما عرفت أيضا بأنها: مجموعة القواعد والنظم والإجراءات التي تحقق أفضل حماية وتوازن بين مصالح إدارة الشركة من ناحية وحملة الأسهم وأصحاب المصالح من ناحية أخرى(٢).

**الفرع الثاني: تعريف الشرعية:**

**أولاً: تعريف الشرعية في اللغة:**

**الشرعية لغة:** نسبة إلى الشرع والشرعة، وهي ألفاظ مترادفة تعني: الطريق والمذهب المستقيم(٣).

**ثانياً: تعريف الشرعية في الاصطلاح:**

الشرعية اصطلاحاً: نسبة إلى الشريعة الإسلامية، والشريعة هي: ما شرع الله تعالى لعباده من الدين سواء كان تشريع هذه الأحكام بالقرآن الكريم أم بسنة النبي محمد صلى الله عليه وسلم(٤).

**الفرع الثالث: مفهوم الحوكمة الشرعية:**

تعددت تعريفات الباحثين المعاصرين لمفهوم الحوكمة الشرعية؛ ومن ذلك:

عرف مجلس الخدمات المالية الإسلامية " IFSB " الحوكمة الشرعية بأنها: النظام الذي يشير إلى مجموعة من الترتيبات المؤسساتية والتنظيمية التي تتأكد من خلالها مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية أن هنالك إشرافاً شرعياً فاعلاً مستقلاً (٥).

كما عرف أيضاً بأنه: نظام تسعى من خلاله أية مؤسسة مالية إسلامية لتوفيق أنشطتها تبعًا لأحكام الشريعة الإسلامية(٦).

**الفرع الرابع: مفهوم المؤسسات المالية الإسلامية:**

تُعرف المؤسسات المالية الإسلامية بأنها: كيانات مالية تعمل بما يتوافق مع أحكام الشريعة، وتزاول الأنشطة المصرفية، والتأمين، وما يدخل في اختصاصات أسواق المال (٧).

وتشمل المؤسسات المالية الإسلامية: المصارف الإسلامية، وشركات التأمين الإسلامية، وشركات التمويل الإسلامية وغيرها.

---

(١) انظر: https://www.oecd.org/daf/corporate/principles

(٢) دليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات بمصر، أكتوبر٢٠٠٦ ، إعداد: مركز المشروعات الدولية الخاصة CIPE ، أكتوبر ٢٠٠٥م ، ص١، مراجعة الحسابات وحوكمة الشركات شحاته السيد ، ص١٧.

(٣) المعجم الوسيط، ٤٧٩/١.

(٤) المدخل لدراسة الشريعة الإسلامية، عبد الكريم زيدان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ٢٠٠٥م، ص ٣٨.

(٥) انظر: معيار الحوكمة الشرعية الصادر عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية: www.ifsb.org

(٦) انظر: الحوكمة في المصارف الإسلامية، أيمن حمود، ص ١٢.

(٧) انظر: معيار الحوكمة، رقم ١٢، الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

**المطلب الثاني: نشأة الحوكمة وتطورها:**

تُعد فكرة الحوكمة من الأفكار القديمة جداً، حيث ترسخ مبدأ الفصل بين ملكية الشركات وإدارتها منذ زمن بعيد، مما يحقق التوازن المطلوب، ويعزز من عملية الرقابة والإشراف، ويحسن المخرجات، ويحقق الكفاءة، ويمنع من التداخل بين المسؤليات.

وقد أشار كثير من الباحثين إلى هذه جذور الفكرة بشكل عام، من غير أن يطلق عليها هذه التسمية، وقد تطورت هذه الفكرة مع تطور الشركات والمؤسسات المالية والكتابات التي تبرو كيفية الإدارة بشكل السليمة.

وفي السبعينيات من القرن الماضي بدأ ظهور واستخدام مصطلح حوكمة المؤسسات " Corporate Governance" في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث قامت هيئة الأوراق المالية والبورصات الأمريكية " SEC " بتقديم برنامج إصلاحي حول حوكمة المؤسسات في ذلك الوقت، وفي عام ١٩٧٦م ظهر مصطلح "حوكمة المؤسسات" كأول مرة في السجل الفيدرالي الأمريكي [١].

وقد بدأ هذا المصلح يظهر في المجلات العلمية والاقتصادية والمالية، وبدأ بالانتشار بين الأكاديمين والمدارء والمستثمرين.

ولعل البداية الفعلية لهذا المصطلح كان في العقد الأخير من القرن العشرين، وذلك بعد وجود العديد من الأزمات المالية والاقتصادية الكبرى لعدد من الشركات الكبيرة بسبب التجاوزات الإدارية والمالية، وقد كشفت هذه الأزمات والانهيارات عن أنماط من الفساد المالي والإداري جعل الحديث عن الحوكمة يحظى بأهمية خاصة[٢].

وعلى المستوى الدولي ظهر الاهتمام بمبادئ ومعايير الحوكمة من خلال منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية حيث تم إصدار مجموعة من المبادئ والمعايير التي تعزز التزام المؤسسات بتطبيق متطلبات الحوكمة، وقد تم اعتمادها من قبل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي عام ١٩٩٩م [٣].

كما تبنت لجنة بازل معايير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية للحوكمة وأصدرت وثيقة في سبتمبر ١٩٩٩م حول "تعزيز الحوكمة في المنظمات المصرفية" تضمنت مجموعة من المبادئ ، من أهمها : الحد من الأنشطة والعلاقات التي تقلل كفاءة الحوكمة [٤].

كما أن الأزمة المالية العالمية والتي حدثت في عام ٢٠٠٨م جعلت من مصطلح الحوكمة مصطحاً مهما ويحتل مكانة بارزة حول العالم.

أما الحوكمة الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية فقد شاع هذا المصطلح بعد انتشار مفهوم الحوكمة بشكل عام، حيث ظهر ذلك في ما يتعلق بالتنظيم والتدقيق للمؤسسات المالية الإسلامية من

---

(١) الحوكمة في المؤسسات المالية والمصرفية العاملة وفق الشريعة الإسلامية، محمد، البلتاجي، مؤتمر حوكمة الشركات المالية والمصرفية: الرياض ١٧-١٨-ابريل٢٠٠٧م.

(٢) الحوكمة في المؤسسات المالية والمصرفية العاملة وفق الشريعة الإسلامية، محمد، البلتاجي، ص ٢٢.

(٣) انظر: https://www.oecd.org/daf/corporate/principles

(٤) حوكمة المؤسسات المالية الإسلامية، محمد البلتاجي، ص ٢٣.

خلال المعايير الشرعية والمؤتمرات والندوات المتخصصة التي تعنى بهذا الشأن، وتبع ذلك صدور التشريعات والأنظمة للمؤسسات المالية الإسلامية.

ويكمن الغرض من الحوكمة بشكل عام - ومنها الحوكمة الشرعية – في تحقيق جملة من المبادئ، تعود كلها إلى تحقيق الكفاءة والنزاهة، والتأكد من توافرها لدى العاملين.

**********

**المطلب الثالث: أهمية الحوكمة الشرعية:**

تُعد الحوكمة الشرعية ركيزة مهمة لضمان الالتزام الحقيقي والصارم بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، من خلال التأكد من الالتزام بالمبادئ الكلية للشريعة الإسلامية، وكذلك الأحكام التفصيلية المتعلقة بمعاملات المؤسسات المالية الإسلامية، كما أنها تساعد على تحقيق الاستقامة والنزاهة لجميع موظفي المؤسسة المالية، والمحافظة على مصالح حقوق المساهمين والمستثمرين والأطراف ذوي العلاقة، وتعزيز الإفصاح والشفافية وزيادة الثقة ودعم وسلامة المؤسسة المالية الإسلامية.

وتكمن أهمية الحوكمة الشرعية في تعلق نطاقها بهدف المؤسسة في تحقيق الالتزام الشرعي، والذي هو أهم أهداف المؤسسات المالية الإسلامية، لارتباطه بسمعة هذه المؤسسات، وبالأساس الذي قامت عليه، وراجت أعمالها بين الناس بسببه، لأن ثقة الجمهور بالالتزام الشرعي في نشاط المؤسسات المالية الإسلامية، هو حجر الزاوية بالنسبة لهذه المؤسسات، وبخاصة أن الجزء الأكبر من الأموال المخاطرة التي تحشدها هذه المؤسسات يأتي من الجمهور. وإن الممارسة السليمة لمعايير الحوكمة بعامة والحوكمة الشرعية بخاصة، تؤدي إلى تعزيز هذه الثقة [١].

والحوكمة الشرعية تمثل الحد الأدنى الضروري لضمان الالتزام الشرعي في ممارسات المؤسسات المالية الإسلامية وما يتعلق بذلك من المسؤولية والمساءلة.

والحوكمة الشرعية تكتسب أهميتها من أهمية الحوكمة عمومًا، بالإضافة للقيمة الشرعية.

وتبرز أهمية الحوكمة الشرعية فيما يلي [٢]:

**أولًا:** الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية ومقاصدها وقواعدها وأحكامها وما تضيفه من انضباط الواجبات الائتمانية في المعاملات المصرفية الإسلامية، وأيضًا الالتزام بالأساسيات العامة للحوكمة، وما تؤدي إليه من ضبط عام للمؤسسات المالية الإسلامية.

---

(١) انظر: معيار الحوكمة الشرعية، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية على شبكة الإنترنت ، aaoifi.com

(٢) انظر: حوكمة المؤسسات المالية، سعيد بوهراوة، حليمة بوكروشة، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، ٢٠١٥م، ص ١٠٩، الحوكمة المؤسسية والشرعية في المصارف الإسلامية، سعد بن علي الوابل، مجلة الدراسات التجارية المعاصرة، العدد١، ٢٠١٥م، ص ٦، حوكمة المؤسسات المالية الإسلامية ، سعيد بوهراوة، حليمة بوكروشة، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، عدد ٢، ٢٠٠٥م، الحوكمة الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية، عبدالعزيز أحمد الناهض، ص ٢٣، ٢٠٢٠م.

**ثانيًا:** تحقيق أهداف المساهمين، وتقلل المخاطر، وتفصل بين الوظائف المتعارضة، وتحدد المسؤوليات، وتحقق المتطلبات القانونية، وتعزز الموضوعية والاستقلالية لهيئات الرقابة الشرعية والتدقيق، فتسهم في إيجاد بيئة أعمال تسودها الثقة والقيم، لتعزيز القدرة التنافسية والتطور والاستمرارية.

**ثالثًا:** تحقيق الكفاءة والنزاهة والاستقلال والمهنية والإفصاح والثقة والسمعة والرقابة والمحاسبة، وترفع مستوى الأداء للمؤسسات المالية الإسلامية نتيجة تطبيق مبادئ الحوكمة، وارتفاع قيمتها في السوق، والحد من مستويات المخاطرة.

**رابعًا:** توفير بيئة مالية متوازنة، وتحقيق الاستقرار المالي في المؤسسات المالية المختلفة.

**خامسًا:** تحقيق الشفافية المطلوبة لإدامة الشركات والمؤسسات المالية، وتمكينها من القيام بأنشطتها الاستثمارية في إطار من النزاهة والموضوعية والاحتراف، وكسب ثقة المساهمين والأطراف ذات المصالح المختلفة.

**سادسًا:** تقديم مستوى أعلى من الإفصاح في الالتزام الشرعي للمؤسسات من خلال توحيد وتبسيط عملية إصدار وتطبيق الأحكام الشرعية والتدقيق على تطبيقها.

**سابعًا:** تجنيب المؤسسات المالية الإسلامية المخاطر الناتجة من التقلبات الكبيرة التي تشهدها أسواق المال نتيجة النوازل والمستجدات المفاجئة.

**ثامنًا:** تعزيز الثقة بالمؤسسات التي تطبق معايير الحوكمة الشرعية وتحتكم إلى قواعدها ومبادئها وآلياتها، وتخفيض مخاطر السمعة الناتجة عن عدم الالتزام الشرعي، من خلال تحسين هيكل الحوكمة الشرعية وزيادة مستوى الشفافية والمساءلة الفعالة.

**تاسعًا:** تضبط العلاقات الإدارية بين الأطراف ذات العلاقة في الشركات والمؤسسات، والمتمثلة في مجالس الإدارة وحملة الأسهم والأقسام والهياكل الإدارية الأخرى.

**عاشرًا:** تساعد السلطات التنظيمية والرقابية والمؤسسات المالية الإسلامية تجاه مختلف أصحاب المصالح فيما يتعلق بالالتزام الشرعي والحوكمة [١].

---

(١) انظر: حوكمة الشركات، محمد عبد الحليم عمر، ورقة عمل أساسية، الحلقة النقاشية الثالثة والثلاثون، مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر، ص ٨، حوكمة المؤسسات المالية، سعيد بوهراوة، حليمة بوكروشة، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، ٢٠١٥م، ص ١٠٩، الحوكمة المؤسسية والشرعية في المصارف الإسلامية، سعد بن علي الوابل، مجلة الدراسات التجارية المعاصرة، العدد١، ٢٠١٥م، ص ٦، حوكمة المؤسسات المالية الإسلامية ، سعيد بوهراوة، حليمة بوكروشة، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، عدد ٢، ٢٠٠٥م، نظرية الحوكمة الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية، عبدالعزيز أحمد الناهض، ص ٢٣، ٢٠٢٠م.

## المبحث الثاني

## الحوكمة الشرعية مشروعيتها ومبادئها في المؤسسات المالية الإسلامية

**وفيه ثلاثة مطالب:**

**المطلب الأول: التأصيل الفقهي للحوكمة الشرعية.**

الحوكمة الشرعية مبدأ من المبادى الرئيسية التي فرضها التقدم والتطور في العديد من المجالات، فقد أصبحت ركيزة مهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاستقرار المالي، ولا يقتصر تطبيقها على مجال معين، بل أصبحت مطبقة في معظم المجالات، كما لا تقتصر الحوكمة على الإدارة الفعالة فحسب، بل تمتد لتشمل كافة السياسات العامة والتنظيمية، مما يعزز الشفافية المطلوبة ويقلل المخاطر ويحفز الاستثمار.

ولذا كانت الحوكمة الشرعية من المتطلبات الرئيسة للتحقق من أن جميع معاملات المؤسسات المالية الإسلامية تخضع لإشراف شرعي فاعل ومستقل.

ولمعرفة التأصيل الفقهي للحوكمة الشرعية لابد من استعراض المبادئ العامة التي تقوم عليها الحوكمة، وهذه المبادئ هي:

- **الشفافية.**
- **المساءلة.**
- **العدالة.**
- **المسؤولية.**

وعند استعراض هذه المبادئ التي تقوم عليها الحوكمة نجدها متوافقة مع أحكام الشريعة وقواعدها وكلياتها ومقاصدها، فلقد دعت الشريعة الإسلامية إلى حفظ المال، وحثَّت على تثميره وتنميته وحمايته من كل أشكال الغصب والانتهاك والتبذير، وهذه المبادئ التي تقوم عليها الحوكمة هي مبادئ تحث عليها الشريعة الإسلامية، فهي تدخل من باب الحسبة، من حيث مراقبة شؤون الدولة العامة، ومراقبة المكاييل والموازين، وعدم الغش، وأداء الأمانة وغيرها، وإن أتت بمجموعها في إطار جديد ومسمى حديث، مع استحداث الطرق والوسائل التى تتماشى مع تغير الزمان والمكان، وهي إجراءات اجتهادية مصلحية متغيرة وليست ثابتة.

ويمكن الاستدلال على مشروعية الحوكمة الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية، استناد على عموم الأدلة التالية:

### أولاً: من القرآن الكريم:

١- قال الله تعالى: ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا ﴾ (١).

(١) سورة النساء، الآية رقم: ٥٨.

**وجه الدلالة:** أن المولى عز وجل يأمر بحفظ الأمانات وأدائها إلى أهلها، والحوكمة الشرعيّة مظهر من مظاهر التزام الأمانة والمحافظة عليها في أداء الحقوق والمحافظة عليها.

٢- **قال الله تعالى: ﴿ كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَوْ آَمَنَ أَهْلُ الْكِتَابِ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ مِنْهُمُ الْمُؤْمِنُونَ وَأَكْثَرُهُمُ الْفَاسِقُونَ ﴾** (١).

**وجه الدلالة:** أن المولى عز وجل يثني على أمة نبيه محمد صلى الله عليه وسلم باتخاذهم الأمر بالمعروف والنهي عن المكر طريقا لهم ومسلكا، وتعد الحوكمة الشرعيةّ صورة ووسيلة من صور ووسائل الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر المأمور به، بل يعد من اللوازم لمن كلف به.

٣- **قال الله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آَمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا ﴾**(٢).

**وجه الدلالة:** أن المولى عز وجل ينهى عن أكل أموال الناس بالباطل ويأمر بحفظ حقوق الناس وأموالهم، ويبين طرق كسب المال والحفاظ عليه، وعن طريق الحوكمة الشرعية يتم التأكد من حفظ الحقوق والبعد عن أكل أموال الناس بالباطل.

٤- **قال الله تعالى: ﴿ وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴾** (٣).

**وجه الدلالة:** أن من الأمور التي أمر بها المولى عز وجل الدلالة على الخير والأمر به والنهي عن المنكر والأثم والبعد عنه، وعن طريق الحوكمة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية تتم مراقبة دقة العمل وبيان مواضع الخطأ والزلل والتقصير والإشارة إليها والسعي لتلافيها، واستبعاد ما هو ينافي الأسس الشرعية لعملها.

٥- **قال الله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ ﴾** (٤).

**وجه الدلالة:** يأمر المولى عز وجل بالوفاء بالعقود والالتزام بها، وعدم نقضها وذلك من أجل المحافظة على أموال الناس وحفظ حقوقهم، والحوكمة الشرعية تقوم على التأكد من حفظ حقوق المتعاملين في المؤسسات المالية الإسلامية من عقود وشروط، والوفاء بها، بمما يتوافق مع ما جاءت به الشريعة الإسلامية.

٦- **قال الله تعالى:﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَخُونُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ وَتَخُونُوا أَمَانَاتِكُمْ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾**(٥).

---

(١) سورة آل عمران ، الآية رقم ١١٠.

(٢) سورة البقرة، الآية رقم: ٢٩.

(٣) سورة آل عمران، الآية رقم: ١٠٤

(٤) سورة المائدة، الآية رقم: ١.

(٥) سورة الأنفال، الآية رقم: ٢٧.

**وجه الدلالة:** يأمر المولى عز وجل بأداء الأمانة إلى أهلها وعدم نقضها وخيانتها وهو أمر عظيم، ومن مهام الحوكمة الشرعية التأكد من أن معاملات المؤسسات المالية الإسلامية قائمة على الأمانة والمحافظة عليها وأن تكون جميع معاملات المؤسسة وفق أحكام وضوابط الشريعة الإسلامية.

٧- **قال الله تعالى: ﴿ وَالَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِرَبِّهِمْ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ ﴾** (١).

**وجه الدلالة:** يأمر المولى عز وجل نبيه صلى الله عليه وسلم بالتشاور ليكون نهجاً للأمة لاتخاذه في كافة شؤون حياتهم، وعن طريق الحوكمة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية يتم التشاور الفعال في كل ما يهم هذه المؤسسات من أجل اتخاذ القرار المناسب بما يحقق المصلحة العامة والوصول إلى تلافي المشكلات والسعي لحلاها.

**********

**ثانياً: من السنة النبوية:**

١- **عن أم المؤمنين السيدة عائشة رضي الله عنها، أن النبّيّ صلى الله عليه وسلم قال: (( إنّ الله يحُبُّ إذا عمل أحدُكُم عملًا أن يتُقِنهُ ))**(٢).

**وجه الدلالة:** أن النبي صلى الله عليه وسلم يبين أن اتقان العمل وتجويده وضبط أدائه على وجه المطلوب من الأمور التي يجب على المسلم أن يلتزم بها، ومن أسس الحوكمة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية التأكد من إتقان العمل وجودته والقيام به على أكمل وجه وأحسن صوره.

٢- **فعن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (( يقول الله: أنا ثالث الشريكَين ما لم يخُن أحدُهما صاحبهَ، فإذا خان خرجتُ من بينهما))**(٣).

**وجه الدلالة:** يبين النبي صلى الله عليه وسلم عظم منزلة الأمانة والبعد عن الخيانة، والحوكمة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية وسيلة من وسائل بيان الصدق والأمانة والشفافيّة في عمل هذه المؤسسات المالية والبعد عن ضدها.

---

(١) سورة الشورى، الآية رقم: ٣٨.

(٢) أخرجه أبو يعلى في مسنده، حديث رقم: ٤٣٨٦، والطبراني في الأوسط، حديث رقم: ٨٩٧، والبيهقي في الشعب، حديث رقم: ٤٩٢٩.

(٣) أخرجه أبو داود في سننه، حديث رقم: ٣٣٨٣، والدارقطني في سننه، ٣٥/٣، والحاكم في المستدرك، حديث رقم: ٢٣٢٢.

٣- **وعن أبي ذر رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم فيما روى عن الله تبارك وتعالى أنه قال: (( يا عبادي، إنيّ حرَّمتُ الظُّلم على نفسي، وجعلتُهُ بينكُم مُحرَّمًا، فلا تظالمُوا))**(١).

٤- **وعن أبي هريرة رضي الله عنه: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: (( من غشّنا فليس منآ ))**(٢).

٥- **عن عبدالله بن عمرو رضي الله عنه قال: لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم: الراشي والمرتشي والرائش بينهما** (٣).

**وجه الدلالة:** أن النبي صلى الله عليه وسلم يحرم كل طريق لكسب المال يقوم على الغش والتدليس والرشوة وأكل أموال الناس بالباطل، والحوكمة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية تحقق مقصد هذه النصوص وتعتبر إحدى الآليات المطلوبة لتحقيق تلك المقاصد.

٦- **يقول النبي صلى الله عليه وسلم: (( من رأى منكُم مُنكرًا فليُغيِّرهُ بيده، فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه، وذلك أضعفُ الإيمان))** (٤).

**وجه الدلالة:** أن النبي صلى الله عليه وسلم يوجه كل من له سلطة في تغيير المنكر أن يغيره حسب استطاعته، لأن ذلك من تمام الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وإن أحد أبرز المقصد الأساسية من الحوكمة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية هو القيام بالأمر بالمعروف فيما يحقق مصالح المؤسسة المالية، ونهي القائمين عن الخطأ والزلل والمنكر.

٧- **عن ابن عمر رضي الله عنهما، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: (( كُلكُّم راعٍ، وكُلكُّم مسؤولٌ عن رعيتّه))**(٥).

**وجه الدلالة:** أن النبي صلى الله عليه وسلم يبين مسؤلية من استرعاه الله تعالى رعية أو مسؤلية أو وظيفة بأن يرعاها ويؤدي حق الله تعالى فيها، وعن طريق الحوكمة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية تكون المسؤولية والمساءلة، في أداء الحقوق والحرص على اتقانها وعدم تضيعها.

٨- **عن عائشة رضي الله عنها، أن قريشًا أهمَّهم شأنُ المرأة المخزومية التي سرقت، فقالوا: منَ يكلمِّ فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم؟ فقالوا: ومنَ يجترئ عليه إلا أسامة رضي الله عنه، حِبُّ رسول الله صلى الله عليه وسلم؟ فكلمَّه أسامة، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (( أتشفعُ في حدٍّ من حُدُود الله؟ )) ثم قام فاختطب، فقال: (( أيهُّا النآسُ، إنمّا**

---

(١) حديث صحيح، أخرجه مسلم في صحيحه، حديث رقم: ٢٥٧٧.

(٢) حديث صحيح، أخرجه مسلم في صحيحه، حديث رقم: ١٠١.

(٣) أخرجه الترمذي في سننه، حديث رقم: ١٣٣٧.

(٤) حديث صحيح، أخرجه البخاري في صحيحه، حديث رقم: ٦٧٨٨، ومسلم في صحيحه، حديث رقم: ١٦٨٨.

(٥) حديث صحيح، أخرجه البخاري في صحيحه، حديث رقم: ٥٢٠٠، ومسلم في صحيحه، حديث رقم: ١٨٢٩.

**أهلك الذين قبلكُم أنهُّم كانوُا إذا سرق فيهم الشّريفُ تركُوه، وإذا سرق فيهم الضّعيفُ أقامُوا عليه الحدّ، وايمُ الله لو أنّ فاطمة بنت مُحمّدٍ سرقت لقطعتُ يدها ))**[1].

**وجه الدلالة:** يبين النبي صلى الله عليه وسلم مكانة العدل وعدم المحاباة، وأنها من الركائز الأساسية التي أمر بها الإسلام، كما تدل على النزاهة وقمة الإنصاف، والحوكمة الشرعية قائمة على العدالة والنزاهة والإنصاف والشفافية بل إن هذه الأمور من أبرز المقاصد الأساسية من الحوكمة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية.

وبناء على ما تم بيانه من مجموع النصوص السابقة يتبين مشروعية الحكومة الشرعية، وإن تطبيق الحوكمة الشرعيّة في المؤسسات الماليّة الإسلاميّة يعد من الوسائل المشروعة لما فيها من حفظ المال، وصيانة حقوق المتعاملين في هذه المؤسسات.

وإن الوسائل المشروعة التي توصل إلى تحقيق الواجب تأخذ حكمه فتصبح واجبة، فما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب؛ لذا فإنّ تطبيق الحوكمة الشرعيّة في المؤسّسات المالية الإسلاميةّ له حكم الوجوب.

**********

## المطلب الثاني: إلزامية تطبيق الحوكمة الشرعية على المؤسسات المالية الإسلامية.

لما كان للحوكمة الشرعية على المؤسسات المالية الإسلامية هذه الأهمية الكبري في ضبط المعاملات وضمان امتثالها لأحكام الشريعة الإسلامية.

ولما دلت عليه الأدلة العامة من كتاب الله تعالى ومن سنة النبي صلى الله عليه وسلم على مشروعية الحوكمة الشرعية، وأنها نابعة من تعاليم الدين الإسلامي وأحكامه وكلياته ومقاصده من حفظ أموال الناس وحقوقهم ومعاملاتهم، وإبعادها عن المحرمات والشبهات، وإسهامها في تحسين طرق الإدارة وسائر أنواع المعاملات، ودورها في تعزيز الشفافية والافصاح.

وبما أن تحقيق هذه المصالح المتعددة ناتجة من تفعيل الحوكمة الشرعية على هذه المؤسسات المالية الإسلامية، وهي طريق حقيقي للتأكد من التزام المؤسسات المالية الإسلامية بأحكام الشريعة الإسلامية، والتأكد من تنفيذ العقود والمعاملات بطريقة صحيحة دون وجود مخالفات شرعية، فلا سبيل لتحقيق كل هذه الأمور إلا بتطبيق الحوكمة الشرعية على المؤسسات المالية الإسلامية.

لذا فإن الحوكمة الشرعية وسيلة من الوسائل المهمة، وحاجة من الحاجات الملحة، وواجب شرعي لضمان التزام المؤسسات المالية الإسلامية وتوافقها مع أحكام الشريعة الإسلامية، من أجل تحقيق مقاصد عديدة في مقدمتها حفظ أموال الناس وحفظ حقوقهم.

واستناداً على ذلك لابد أن تسعى الدول إلى إصدار التشريعات والقوانين التي تلزم المؤسسات المالية الإسلامية بتطبيق معايير الحوكمة الشرعية ضماناً لامتثالها التام لأحكام الشرعية الإسلامية وتحقيقاً للنزاهة والشفافية، وحفظاً للحقوق.

---

(١) حديث صحيح، أخرجه البخاري في صحيحه، حديث رقم: ٣٧٣٣، ومسلم في صحيحه، حديث رقم: ١٦٨٨.

## المطلب الثالث: مبادئ الحوكمة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية.

تقوم الحوكمة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية على مبادئ أساسية ثلاث تشكل الركائز الرئيسية لها، وهذه المبادئ هي:

**أولاً: حوكمة الفتوى والتشريع.**

والمراد بحوكمة الفتوى والتشريع: وضع مرجعية معيارية تشريعية للمعاملات [١]، وهي تضمن اتباع المؤسسة للتعاليم الصحيحة لأحكام الشريعة الإسلامية من خلال حصولها على الفتاوى والقرارات الشرعية الصائبة، وتعتبر حوكمة الفتوى والتشريع امتداداً لمفاهيم الفتوى والاجتهاد في الفقه الإسلامي[٢].

**ثانياً: حوكمة الرقابة الشرعية.**

المراد بحوكمة الرقابة الشرعية: التأكد من أن تطبيق جميع عمليات وأنشطة المؤسسة يتم وفقًا لأحكام الشريعة الإسلامية، والتحقق من عدم وجود أية مخالفات شرعية، والسعي في معالجتها إن وجدت من خلال فحص مدى التزام المؤسسة بالشريعة في جميع أنشطتها. ويشمل الفحص العقود، والاتفاقيات، والسياسات، والمنتجات، والمعاملات، وعقود التأسيس، والنظم الأساسية، والقوائم المالية، والتقارير وخاصة تقارير المراجعة الداخلية وتقارير عمليات التفتيش التي يقوم بها البنك المركزي، والتعاميم وغيرها [٣].

لذا فإن حوكمة الرقابة الشرعية تهدف إلى التأكد من أن جميع الأنشطة والعمليات التي تقوم بها المؤسسة لا تخالف أحكام الشريعة الإسلامية. وتتميز حوكمة الرقابة الشرعية بالشمولية من ناحية التطبيق، حيث أنها تغطي كافة أنشطة المؤسسة، والموظفين، والأنظمة، والأهداف، والسياسات والبرامج الحالية والمستقبلية [٤].

**ثالثاً: حوكمة الافصاح الشرعي.**

المراد بحوكمة الافصاح الشرعي: الحوكمة التي يتم من خلالها طمأنة أصحاب المصلحة للمؤسسة المالية أن جميع عملياتها وأنشطتها متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، مع الكشف والإفصاح عن جميع القضايا والفتاوى الشرعية ذات الصلة، كمنهجية الإفتاء، والرقابة، ومحاسبة الزكاة ونحوها [٥].

**********

(١) مدخل إلى الرقابة الشرعية، محمد أحمين، ص ١٦.

(٢) نظرية الحوكمة الشرعية للمؤسسات المالية، عبدالعزيز الناهض، يونس صوالحي، ص ٢٠.

(٣) نظرية الحوكمة الشرعية للمؤسسات المالية، عبدالعزيز الناهض، يونس صوالحي، ص ١٨.

(٤) نظرية الحوكمة الشرعية للمؤسسات المالية، عبدالعزيز الناهض، يونس صوالحي، ص ٢١.

(٥) نظرية الحوكمة الشرعية للمؤسسات المالية، عبدالعزيز الناهض، يونس صوالحي، ص ١٨.

## المبحث الثالث

## الأنظمة والمعايير المرتبطة بالحوكمة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية

**وفيه ثلاثة مطالب:**

### المطلب الأول: أهمية الأنظمة والمعايير المرتبطة بالحوكمة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية.

تعد الحوكمة الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية مطلباً مهماً ورئيسياً لضمان سلامة المعاملات من الناحية الشرعية بشكل خاص، وتحقيق النجاح المستدام لكافة أعمالها بشكل عام، فليست الحوكمة الشرعية مجرد إجراء تنظيمي تقوم به المؤسسات المالية الإسلامية، بل هو تطبيق عملي تلتزم به وتمارسه في كافة أعمالها لتحقيق الأهداف المنشودة على الوجه الأمثل.

ويعد التنظيم التشريعي الوطني للحوكمة الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية والمعايير الدولية المتعلقة بالحوكمة الشرعية مرتكزان أساسيان في بناء نظام مالي إسلامي قوي ومنضبط يتسم بالشفافية والعدالة والنزاهة، يحفظ ويصون عمل المؤسسات المالية الإسلامية ويحدد لها الطريق الأسلم والأصح في أداء مهمتها على الوجه الأكمل.

ولكي تحقق الحوكمة الشرعية هدفها بشكل فعال ومتكامل، لابد من تضافر التشريعات الوطنية مع المعايير الدولية المعتمدة، فإن لكل من التشريعات الوطنية والمعايير الدولية دور هام في الالتزام بالحوكمة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية.

**الفرع الأول: الأطر القانونية الوطنية المنظمة للحوكمة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية.**

يتطلب تطبيق الحوكمة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية إطاراً تشريعياً وتنظيمياً وطنياً متكاملاً يضمن الالتزام بمبادى الشريعة الإسلامية داخل المؤسسات المالية الإسلامية، إضافة إلى المتطلبات الأخرى للحوكمة، ويكون ذلك من خلال تحديد الإطار القانوني اللازم التطبيق المتعلق بآلية تنفيذ الحوكمة في المؤسسات المالية الإسلامية، للحفاظ على استقرار عملها، وضبط أدوات الحوكمة الشرعية لديها.

وقد اعتمدت عدد من الدول أطر تشريعية وتنظيمية ورقابية تحدد آليات الحوكمة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية، لتحقيق الهدف من إنشائها، من خلال تنظيم الحوكمة وتوحيد هيئات الرقابة الشريعة، والإشراف عليها، والتأكد من مدى استقلاليتها، وإنشاء هيئات شرعية مركزية، ودعم تطوير الكفاءات الشريعة والرقابية، وتعزيز الشفافية والافصاح داخل هذه المؤسسات المالية الإسلامية، وتقوم بتحديثها لتكون متوافقة مع المعايير الدولية المعمول بها.

لذا فإن الإطار الوطني المنظم للحوكمة الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية تمثل مرتكزا رئيسياً يضمن النزاهة والعدالة والاستقلالية ويصون الحقوق، ويوفر بيئة رقابية شفافة ومتوازنة تدعم الثقة والاستقرار والنمو لهذه المؤسسات المالية الإسلامية.

**الفرع الثاني: المعايير الدولية المتعلقة بالحوكمة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية.**

تقوم الهيئات والمؤسسات الدولية المتخصصة بخدمة المؤسسات المالية الإسلامية من خلال توفير الإطار المرجعي الموحد الذي يساعد في تحقيق الانضباط الشرعي ويعزز الثقة من خلال وضع المعايير الدولية المعتمدة.

والمعايير الشرعية هي مجموعة من الأحكام الشرعية في معاملات المؤسسات المالية الإسلامية المتعلقة بمجال معين أو منتج محدد أو عملية ما، وتتم صياغة المعايير الشرعية بطريقة واضحة وسليمة.

وقد دعت الحاجة الملحة لوجود المعايير الشرعية الدولية التي تخدم المؤسسات المالية الإسلامية وخاصة مع تباين الفتاوى واختلافها، فكانت هذه المؤسسات التي ضمت نخبة من العلماء والمتخصصين من كافة التخصصات الشرعية والتخصصات المساندة، فكان هذا النتاج المتميز من إصدار العديد من المعايير الشرعية التي توفر الأساس القوي لتمييز المعاملات الجائزة عن المعاملات المحرمة، وتبين الأحكام الشرعية لمختلف الحالات والتطبيقات على أساس الاجتهاد الفقهي المنظم.

ومما يضفي على هذه المعايير الطابع الدولي هو تطبيقها واسع النطاق في الكثير من دول العالم، من خلال الهيئات الشرعية المركزية وهيئات الرقابة الشرعية على مستوى المؤسسات المالية الإسلامية، سواء بصفة الإلزام أو الاسترشاد.

كما ساعدت المعايير الموحدة على تحقيق الاستقرار في السوق واجتذاب أطراف جديدة للاستثمار.

**********

## المطلب الثاني: الأطر القانونية المنظمة للحوكمة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية في مملكة البحرين.

**الفرع الأول: مكانة مملكة البحرين في الصناعة المالية الإسلامية.**

تحتل مملكة البحرين مكانة مرموقة عالمياً في الصناعة المالية الإسلامية، فهي تعد موطناً لأكبر تجمع للمؤسسات المالية الإسلامية في المنطقة، حيث تمتلك ١١ مصرفاً إسلامياً لتجارة الجملة و ٦ بنوك إسلامية لتجارة للتجزئة، كما تضم حالياً ٦ شركات تكافل و ٢ شركات إعادة التكافل، وقد بلغ إجمالي الأصول المصرفية الإسلامية في البحرين ٣٤,٦ مليار دولار أمريكي في ٢٠٢١م، مما جعلها واحدة من أكبر الأسواق في المنطقة [١].

واحتلت مملكة البحرين المرتبة الثانية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والرابعة عالميًا في تطوير التمويل الإسلامي، بحسب التقرير العالمي للتكنولوجيا المالية الإسلامية لعام ٢٠٢٢، في حين

(١) انظر: موقع مصرف البحرين المركزي على شبكة الإنترنت، www.cbb.gov.bh

تصدرت مملكة البحرين خليجياً في الصيرفة اللإسلامية وحلت في المرتبة الثالثة عالمياً في حوكمة الصيرفة الإسلامية(١).

ومنذ وقت مبكر قامت مملكة البحرين بوضع الأسس المعيارية لتنظيم المؤسسات المالية الإسلامية، وقد نجحت المملكة بتعزيز مفاهيم وقواعد ومبادئ الالتزام بالشريعة الإسلامية، لتصبح قادرة على تلبية احتياجات طرق التمويل الإسلامي السائدة، بالإضافة للجيل الجديد من التكنولوجيا المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية.

فكل هذا الإنجازات جعل مملكة البحرين مركزًا رائدًا في مجال الخدمات المالية بفضل الدعم الحكومي والسياسة المتبعة لتوفير اقتصاد مفتوح ومتعدد القطاعات، إضافةً إلى تطبيق أفضل المعايير والتشريعات العالمية التي أسهمت في توفير بيئة مناسبة لنمو وتعزيز مكانة مملكة البحرين كمقر إقليمي للمؤسسات المالية الإسلامية.

وتخضع المؤسسات المالية الإسلامية العاملة في مملكة البحرين لإشراف ورقابة مصرف البحرين المركزي الذي يختص بموجب القانون رقم ٦٤ لسنة ٢٠٠٦م بوضع وتنفيذ السياسة النقدية الملائمة لتحقيق الأهداف الاقتصادية العامة للمملكة، وبتنظيم الخدمات المالية التي تقدمها المؤسسات المالية العاملة في مملكة البحرين بما فيها المؤسسات المالية الخاضعة لأحكام الشريعة الإسلامية، كما يحرص على تطبيق جميع القوانين والتشريعات الرقابية التي تحفظ لمملكة البحرين رياتها في هذا المجال (٢).

وقد نص المرسوم الملكي رقم ١٤ لسنة ٢٠٢٠م في مادته (٣٩) الفقرة (ج) على تنظيم المؤسسات المالية الخاضعة لأحكام الشريعة الإسلامية في مملكة البحرين، وذلك بخضوعها للمعايير الشريعة التي يصدر بتحديدها قرار من مصرف البحرين المركزي.

**الفرع الثاني: أنظمة وقرارات مصرف البحرين المركزي المرتبطة بالحوكمة الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية في مملكة البحرين.**

كان لتطوّر الحوكمة الشرعية في مملكة البحرين الدور الحاسم في ضمان نزاهة السياسات المالية الإسلامية والتزامها، ولقد كان لمصرف البحرين المركزي دور بارز في تنظيم الحوكمة الشريعة ووضع ضوابط لها خدمة للمؤسسات المالية الإسلامية.

ففي مرحلة سابقة قام مصرف البحرين المركزي بوضع أسس الحوكمة الشرعية من خلال تطبيق قوانين محدّدة تتطلب إنشاء هيئات رقابة شرعية على مستوى المؤسسات المالية الإسلامية وأسندت إلى هذه الهيئات مسؤولية إنشاء ضوابط وتوازنات أساسيّة لضمان الالتزام بأحكام الشريعة ومبادئها(٣).

---

(١) انظر: موقع مجلس التنمية الاقتصادية ، البحرين على شبكة الإنترنت ، www.bahrainedb.com

(٢) انظر: موقع مصرف البحرين المركزي على شبكة الإنترنت، www.cbb.gov.bh

(٣) انظر: موقع مصرف البحرين المركزي على شبكة الإنترنت، www.cbb.gov.bh

وقد اضطلع قانون مصرف البحرين المركزي، بدور مهم في توفير النصوص القانونية اللازمة لإنشاء هيئات الرقابة الشرعية.

وقد تم في مرحلة لاحقة بالسماح للمصارف التقليدية التي تمتلك نوافذ إسلامية باستقطاب مستشارين شرعيين؛ بهدف ضمان الالتزام بأحكام الشريعة ومبادئها داخل القطاع المصرفي التقليدي الذي يمتلك نوافذ إسلامية .وقد وضعت الإرشادات لهذا التوسع في المجلد الأول من دليل القوانين والأنظمة المصرف البحرين المركزي، وخاصة الفقرة رقم AU-٤،١،١ حيث أشارت اللوائح التنظيمية إلى ضرورة أن تطبق تلك المصارف المعايير ذات الصلة الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

كما تم إنشاء هيئة مختصة للرقابة الشرعية في مصرف البحرين المركزي، للتعامل مع القضايا المتعلقة بالالتزام بأحكام الشريعة ومبادئها في جميع جوانب الصناعة المالية الإسلامية ما أسهم في تعزيز إطار الحوكمة الشرعية في البحرين.

وقد تم بيان هذا في المجلد ني من دليل القوانين والأنظمة الصادر عن مصرف البحرين المركزي في عام ، ٢٠١٦ [١].

كما تم أيضاً إضفاء صفة الإلزام بقرارات هيئة الرقابة الشرعية والمعايير الشرعية بوصفها قرارات ملزمة للمؤسسات المالية الإسلامية والمحاكم والمحكمين، مما عزز من أدوار هيئات الرقابة الشرعية، والإدارة، وأعضاء مجالس الإدارة في المؤسسات المالية الإسلامية لتقوية الحوكمة الشرعية[٢].

وقد تم تشجيع المؤسسات المالية الإسلاميّة على إنشاء وظائف مختصة بالحوكمة الشرعية داخل منظماتها ؛ لضمان الالتزام الشامل بأحكام الشريعة ومبادئها وعدم تضارب المصالح.

وهذا ما يؤكد على التزام مملكة البحرين بإنشاء إطار تنظيمي متين يضمن الالتزام بأحكام الشريعة ومبادئها في صناعة المالية الإسلامية.

ومن خلال بناء أسس قوية، وتوسيع الأدوار الاستشارية، وتعزيز التناسق والاعتراف بالسلطة العليا للحوكمة الشرعية نجحت البحرين في إيجاد بيئة تقوم على الثقة والشفافية والمعايير في العمليات المالية الإسلامية.

وقد أدّت هذه الإنجازات إلى تعزيز مكانة البحرين بوصفها مركزا رائدًا للخدمات المالية المتوافقة مع أحكام الشريعة ومبادئها، وجذب المستثمرين، وتقوية النزاهة بشكل عام في الصناعة [٣].

وقد أصدر مصرف البحرين المركزي في عام ٢٠١٨م نموذجاً جديداً للحوكمة الشرعية والذي من شأنه تعزيز الالتزام بمعايير الحوكمة الشرعية بين البنوك الإسلامية في البحرين، وذلك بهدف وضع

---

(١) انظر: موقع مصرف البحرين المركزي على شبكة الإنترنت، www.cbb.gov.bh

(٢) انظر: موقع مصرف البحرين المركزي على شبكة الإنترنت، www.cbb.gov.bh

(٣) انظر: مقال بعنوان: تطور الحوكمة الشرعية في البحرين، أحمد أسعد محمود، صحيفة أخبار الخليج البحرينية، العدد: ١٦٥٣٢، بتاريخ: ٢٨-٦-٢٠٢٣م

معايير للمؤسسات المالية الإسلامية. وتحدد وحدة حوكمة الشريعة معايير أعلى من الشفافية والحوكمة والكفاءة، وتوضيح أدوار ومسؤوليات الإدارة ومجلس الإدارة تجاه الالتزام بالشريعة الإسلامية [١].

**الفرع الثالث: الإطار التنظيمي للحوكمة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية الصادر عن مصرف البحرين المركزي.**

أصدر مصرف البحرين المركزي اطاراً تنظيمياً ملزماً للحوكمة الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية في البحرين، والذي من شأنه تعزيز الالتزام بمعايير الحوكمة الشرعية، وأتناول فيما يلي لأبرز ما جاء فيه [٢].

**أولاً: الهدف من الحوكمة الشرعية:**

الهدف الرئيسي من وحدة الحوكمة الشرعية هو: ضمان أن جميع العمليات المالية والإدارية في المؤسسات المالية الإسلامية تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، ويشمل ذلك تحديد أدوار ومسؤوليات هيئات الرقابة الشرعية، وتطبيق ممارسات الامتثال الشرعي، وتنظيم التدقيق الشرعي، لتعزيز الشفافية، وضمان الامتثال المستمر لجميع الأنشطة المالية.

**ثانياً: تشكيل هيئة الرقابة الشرعية الداخلي:**

**١- العضوية:**

يجب أن تتكون هيئة الرقابة الشرعية من ثلاثة أعضاء على الأقل، على أن يكونوا ذوي خبرة في فقه المعاملات الإسلامية والتمويل الإسلامي.

يجب أن تكون هيئة الرقابة الشرعية مستقلة تمامًا عن الإدارة التنفيذية للمؤسسة.

**الاستقلالية:**

يجب أن تكون القرارات الشرعية التي تصدرها الهيئة الشرعية غير خاضعة لأي تأثير خارجي من الإدارة أو المساهمين، وذلك لضمان النزاهة والحياد في الفتاوى.

**التعارض في المصالح:**

- يُمنع أي عضو في هيئة الرقابة الشرعية من أن يشغل وظائف مزدوجة أو يكون لديه مصالح قد تؤثر على استقلاليته في اتخاذ القرارات الشرعية.

**٢- مهام هيئة الرقابة الشرعية:**

**أ- إصدار الفتاوى الشرعية:**

تقوم هيئة الرقابة الشرعية بمراجعة جميع المنتجات والخدمات المالية والتأكد من أنها تتوافق مع أحكام الشريعة، ويشمل ذلك المراجعة الدورية لمنتجات مثل التمويل الإسلامي، والتأمين التكافلي، وغيرها.

---

(١) انظر: موقع مصرف البحرين المركزي على شبكة الإنترنت، www.cbb.gov.bh

(٢) انظر: موقع مصرف البحرين المركزي على شبكة الإنترنت، www.cbb.gov.bh

**ب- مراجعة العقود والهياكل الاستثمارية:**

يجب على هيئة الرقابة الشرعية فحص العقود والهياكل الاستثمارية للتأكد من أنها لا تتضمن أي معاملات ربوية أو محرمة.

**ت- المراقبة المستمرة:**

يتطلب من هيئة الرقابة الشرعية القيام بمتابعة دورية لضمان أن العمليات مستمرة في الامتثال للفتاوى الشرعية في كل مرحلة من مراحل العملية المالية، ومتابعة مدى الالتزام بأحكام الشريعة في التنفيذ الفعلي للعمليات.

**ثالثاً: التدقيق الشرعي الداخلي:**

- يجب أن يكون لكل مؤسسة مالية إسلامية قسم تدقيق شرعي داخلي، يعمل هذا القسم بشكل مستقل عن باقي الأقسام.
- يقوم هذا القسم بعملية تدقيق دورية للتأكد من أن جميع الأنشطة المالية تتوافق مع المبادئ الشرعية.
- يجب أن يقدم هذا القسم تقريرًا سنويًا إلى هيئة الرقابة الشرعية والمساهمين حول مدى التزام المؤسسة بالأحكام الشرعية.

**ربعاً: التدقيق الشرعي الخارجي:**

- يُطلب من البنوك الإسلامية أيضًا تعيين مدقق شرعي خارجي معتمد، يتم اختياره بناءً على معايير محددة.
- يتعين على المدقق الشرعي الخارجي تقديم تقرير سنوي يوضح مدى امتثال المؤسسة الشرعي ويكشف عن أي مخالفات أو مخالفات محتملة.

**خامساً: الإفصاح والشفافية:**

- يجب على المؤسسات المالية الإسلامية نشر قرارات هيئة الرقابة الشرعية المتعلقة بأي منتج أو خدمة مالية جديدة بشكل علني.
- يُطلب من المؤسسات إفشاء المعلومات المتعلقة بالامتثال الشرعي في تقاريرها السنوية، بما في ذلك أي تعديلات على الهياكل المالية أو المنتجات.
- يُشدد على ضرورة أن تكون التقارير شفافة وتوضح مدى الالتزام بأحكام الشريعة وتوفر للمستثمرين والعملاء تأكيدًا بأن المؤسسة تسير على النهج الصحيح.

**سادساً: فحص الأنشطة المالية:**

- يقتضي الإطار التنظيمي فحصًا مستمرًا للأنشطة المالية من خلال مراجعة الفتاوى الشرعية قبل وبعد تنفيذ أي عملية.
- يتم التأكد من أن المنتجات المالية، سواء كانت قروضًا أو استثمارات أو عقودًا، لا تحتوي على مخاطر شرعية مثل الربا أو الميسر.

**سابعاً: التفاعل مع السلطات الإشرافية:**

- تلتزم المؤسسات المالية الإسلامية بمشاركة التقارير السنوية مع السلطات الرقابية (مثل مصرف البحرين المركزي) لضمان أن جميع العمليات المالية تمت وفقًا للأحكام الشرعية.
- يجب أن تتعاون هيئة الرقابة الشرعية مع الهيئات الرقابية لتحقيق الامتثال وتحقيق أفضل الممارسات في المجال المالي الإسلامي.

**ثامناً: التفاعل مع الموظفين والمستثمرين:**

- يتعين على المؤسسات التأكد من أن الموظفين المعنيين بالمنتجات المالية لديهم فهم صحيح للمفاهيم الشرعية التي تنظم عملهم.
- يُشجع على تنظيم ورش عمل تدريبية للموظفين لتوضيح القيم الشرعية المتبعة في المعاملات المالية.

**تاسعاً: تحديثات وتعديلات النظام:**

- يتم تحديث وحدة الحوكمة الشرعية بين الحين والآخر لضمان تواكبها مع التطورات المستمرة في مجال التمويل الإسلامي.
- تعتبر التعديلات ضرورية لمواكبة التطورات الاقتصادية والشرعية التي قد تؤثر على المنتجات والخدمات المالية.

**عاشراً: القواعد الإضافية المتعلقة بالمنتجات:**

١- المعالجة الشرعية للمنتجات:

كل منتج يتم تقديمه من قبل المؤسسات المالية الإسلامية يجب أن يتم مراجعته شرعيًا قبل إطلاقه في السوق لضمان التوافق التام مع أحكام الشريعة.

٢- التعامل مع المستشارين الشرعيين:

في حالة وجود استفسارات أو قضايا شائكة، يمكن للمؤسسة الاستعانة بمستشارين شرعيين مستقلين للحصول على مراجعة متخصصة.

*******************

## المطلب الثالث: المعايير الدولية المنظمة للحوكمة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية.

تعد المعايير الدولية المنظمة للحوكمة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية إطاراً مرجعياً مهماً يساعد في تحقيق الانضباط الشرعي ويعزز الثقة لدى جميع الأطراف.

ومن أبرز المنظمات الداعمة لخدمات المؤسسات المالية الإسلامية والتي تقوم بإعداد المعايير الشرعية:

- هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIF ) [١].

(١) انظر: موقع هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية على شبكة الإنترنت، aaoifi.com.

- مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB ) [١].

وتحضى المنظمتان بمكانة مرموقة في الأوساط المحلية والدولية والعالمية.

ولقد كان لمجلس الخدمات المالية الإسلامية، وهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، دورٌ كبيرٌ في تطوير معايير للحوكمة بشكل عام في المؤسسات المالية الإسلامية وللحوكمة الشرعية بشكل خاص، وللآليات والهياكل المتعلقة بها، وأثر كبير في صياغة العديد من المؤسسات المالية الإسلامية والبنوك المركزية في بلدان متعددة لمعايير حوكمة شرعية.

وأتناول فيما يلي المعايير المتعلقة بالحوكمة الشرعية.

**********

**الفرع الأول: معيار الحوكمة الشرعية الصادر عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية:**

من أوائل معايير الحوكمة الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية معيار الحوكمة الصادر عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية ( IFSB ).

ومجلس الخدمات المالية الإسلامية هو هيئة دولية واضعة للمعايير للهيئات التنظيمية والرقابية، وهي إحدى أبرز المنظمات الدولية الداعمة لصناعة الخدمات المالية الإسلامية.

يقع مقر المجلس في كوالالمبور بماليزيا، وافتتح رسمياً في ٣ نوفمبر عام ٢٠٠٢م، وبدأ عمله في ١٠ مارس عام ٢٠٠٣م.

يسهم مجلس الخدمات المالية الإسلامية بشكل فعال في تعزيز الوعي بالقضايا التي لها صلة أو أثر في تنظيم صناعة الخدمات المالية الإسلامية والإشراف عليها، ويتم تأدية هذا الدور بشكل أساس من خلال عقد المؤتمرات، والندوات، وورش العمل، والدورات التدريبية، واللقاءات، والحوارات الدولية التي تقام في العديد من البلدان [٢].

ومنذ إنشاء مجلس الخدمات المالية الإسلامية، تم إصدار عدد من المعايير والمبادئ الإرشادية والملاحظات الفنية الخاصة بصناعة الخدمات المالية الإسلامية.

وقد أصدر مجلس الخدمات المالية الإسلامية ( IFSB ) المعيار رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٩م وهو: المعيار الخاص بالحوكمة الشرعية بعنوان: «المبادئ الإرشادية لنظُم الضوابط الشرعية للمؤسسات التي تقدم خدمات مالية الإسلامية»[٣].

تضمَّن المعيار تعريفًا للحوكمة الشرعية وبيانًا تفصيليًّا لنطاقها، ومبادئ مهمة في إنشاء حوكمة شرعية فعالة، بالإضافة إلى تفصيلات تتعلق بمؤهلات أعضاء الهيئات الشرعية، وصلاحياتها، وأطر الرقابة والتدقيق المتعلقة بها، مع ضمانات الاستقلالية لها.

---

(١) انظر: موقع مجلس الخدمات المالية الإسلامية على شبكة الإنترنت: www.ifsb.org

(٢) انظر: موقع مجلس الخدمات المالية الإسلامية على شبكة الإنترنت: www.ifsb.org

(٣) انظر: معيار الحوكمة الشرعية الصادر عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية: www.ifsb.org

ويشير المعيار إلى مجموعة من الترتيبات المؤسساتية والتنظيمية التي تتأكد من خلالها المؤسسات المالية الإسلامية من وجود إشراف شرعي فعال ومستقل على كل وحدة من الهياكل والإجراءات الآتية: إصدار الفتاوى أو القرارات الشرعية ( هيئة الرقابة الشرعية)، نشر المعلومات المتعلقة بالفتاوى بين الموظفين ومراقبة الالتزام بالفتاوى الشرعية يوميا في كل العمليات والمعاملات (قسم متابعة الالتزام الشرعي الداخلي)، تدقيق الالتزام الشرعي الداخلي، التدقيق السنوي الشرعي.

ولقد صدر هذا المعيار استجابة للأسباب التالية [١]:

- استكمال المعايير الاحترازية الأخرى الصادرة عن المجلس، بوضع تفاصيل أكثر لمكونات النظام السليم للضوابط الشرعية خاصة فيما يتعلق بالاستقلالية والسرية وتناسق الهيئات.
- تيسير فهم أفضل لمسائل الضوابط الشرعية لأصحاب المصالح.
- توفير درجة أعلى من الشفافية فيما يتعلق بإصدار الأحكام الشرعية وإجراءات التدقيق في الالتزام بها.
- توفير درجة أكبر من التنسيق بين هياكل الضوابط الشرعية وإجراءاتها عبر الدول، خاصة مع وجود أعداد متزايدة من المصارف الإسلامية ذات العمليات الدولية.

**********

**الفرع الثاني: أبرز ما تضمنه معيار الحوكمة الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية الصادر عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية.**

يُشكّل معيار الحوكمة الشرعية دعامة أساسية في بناء مؤسسات مالية إسلامية شفافة، موثوقة، ومتماشية مع الشريعة الإسلامية. ورغم أن المعيار يُقدَّم كمبادئ توجيهية غير ملزمة، إلا أن تطبيقه بدقة يعزّز جودة الأداء المؤسسي، ويُسهم في تحقيق مقاصد الشريعة ضمن العمل المالي الحديث [٢].

**مقدمة:** تُعد الحوكمة الشرعية أحد الأعمدة الأساسية التي تميز الصناعة المالية الإسلامية عن نظيرتها التقليدية. وهي الإطار المؤسسي الذي يُعنى بضمان التزام المؤسسات المالية بأحكام ومقاصد الشريعة الإسلامية في جميع أنشطتها. وقد جاء معيار IFSB-١٠ لتقديم المبادئ التوجيهية الأساسية لتأسيس نظام حوكمة شرعية فعال، يُمكن تطبيقه في مختلف المؤسسات المالية الإسلامية، مثل البنوك وشركات التكافل وأسواق رأس المال.

**الغرض من معيار الحوكمة الشرعية:**

يهدف معيار الحوكمة الشرعية الصادر عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB) إلى تقديم مبادئ توجيهية تُساعد على تنظيم العلاقة بين الأطراف المعنية بالرقابة الشرعية داخل المؤسسة

(١) انظر: معيار الحوكمة الشرعية الصادر عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية: www.ifsb.org

(٢) انظر: معيار الحوكمة الشرعية الصادر عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية: www.ifsb.org

المالية الإسلامية، وهي: مجلس الإدارة، والإدارة التنفيذية، ومجلس الرقابة الشرعية، ووحدات الرقابة والمراجعة الشرعية [١].

**الغاية الأساسية من هذا المعيار هي:**

- ضمان التزام المؤسسات المالية الإسلامية بأحكام الشريعة في جميع تعاملاتها.
- إيجاد آليات رقابية مؤسسية لضمان أن كل نشاط أو منتج مالي يُطبَّق وفق الأحكام الشرعية.
- تعزيز ثقة المتعاملين والمستثمرين والمجتمع المالي في هذه المؤسسات أن الأموال تُدار وفق ضوابط شرعية حقيقية، لا شكلية.
- توحيد وتطوير الأطر المؤسسية للرقابة الشرعية.
- تقديم إرشادات تساعد الجهات الرقابية على مراقبة أداء هذه المؤسسات من الناحية الشرعية [٢].

والمعيار عبارة عن وثيقة تحتوي على مبادئ إرشادية مقسمة إلى خمسة أجزاء ، كما تضمن المعيار خمسةملاحق، أتناول أبرز ما تضمنه فيما يلي:

**الجزء الأول: الأسلوب العام لنظام الضوابط الشرعية**

- يقر المعيار بتعدد النماذج المعتمدة حول العالم في تطبيق الحوكمة الشرعية، حسب النظم القانونية والتنظيمية في كل بلد. فقد يكون النظام مركزيًا عبر مجلس شرعي وطني، أو لامركزيًا باعتماد المجالس الشرعية داخل كل مؤسسة. إلا أن القاسم المشترك بين هذه النماذج هو وجود هيكل متكامل يشمل:
- وجود مجلس رقابة شرعية داخل المؤسسة.
- فصل واضح للمهام بين مختلف الجهات (الإدارة، المجلس الشرعي، الرقابة الداخلية).
- هيكل تشغيلي يشمل الامتثال، والتدقيق، والمتابعة الشرعية.
- توثيق كل العمليات الشرعية والفتاوى والرقابة بشكل رسمي ومنهجي.

**الجزء الثاني: الكفاءة** [٣]:

ينبغي أن تضم المجالس الشرعية أفرادًا مؤهلين يمتلكون المعرفة المتخصصة في الفقه الإسلامي، وخاصة في فقه المعاملات، إلى جانب إلمامهم بالمسائل المالية المعاصرة. كما يُشترط أن تتيح المؤسسة برامج تدريب وتأهيل مستمرة للعاملين في إدارات الامتثال الشرعي.

- يجب أن يمتلك أعضاء المجلس خلفية شرعية قوية في الفقه الإسلامي، فقه المعاملات، وأصول الفقه.
- يُفضل أن يكونوا حاصلين على شهادات من جامعات معتبرة.
- من الضروري إلمامهم بـ المالية الحديثة، مثل عقود التمويل والاستثمار والمشتقات الإسلامية.

---

(١) انظر: معيار الحوكمة الشرعية الصادر عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية: www.ifsb.org

(٢) انظر: معيار الحوكمة الشرعية الصادر عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية: www.ifsb.org

(٣) انظر: معيار الحوكمة الشرعية الصادر عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية: www.ifsb.org

- لا بد من تدريب مستمر لكل العاملين في الامتثال الشرعي لمواكبة تطورات السوق والمنتجات الجديدة.

**الجزء الثالث: الاستقلالية** (١):

يجب أن تُمارَس هيئة الرقابة الشرعية عملها بحرية واستقلال عن الإدارة التنفيذية، دون تدخل أو تأثير خارجي، بما يضمن نزاهة الفتوى وصحة القرارات. ويُمنع أن يكون للمجلس الشرعي مصالح مباشرة قد تؤثر على قراراته.

أ- تعين هيئة الرقابة الشرعية ورئيسها من قبل الجمعية العمومية بناء على توصية مجلس الإدارة مع موافقة السلطة الرقابية، ولا يحق فصل أي عضو من أعضائها إلا بموافقة السلطة الرقابية والجمعية العمومية.

ب- ألا يكون من أعضاء هيئة الرقابة الشرعية مسؤولين رئيسيين في المصرف، وألا يرتبط أي من أعضائها بصلة قرابة حتى الدرجة الثانية مع أي من أعضاء مجلس ادارة المصرف أو ادارته التنفيذية.

ت- الإقرار باستقلالية الهيئة وأعضائها من خلال الاعتراف بأدوارها ومهامها، كما يجب على المصرف وضع إجراءات مناسبة وشفافة لحل الخلافات في الرأي بين مجلس الإدارة والهيئة، ويمكن اشراك السلطات الإشراقية في تسوية الخلافات.

ث- يجب أن تقدم الهيئة الشرعية تقاريرها إلى مجلس الإدارة، وهذا يعكس استقلاليتها عن إدارة المصرف.

ج- تُمنع المصالح المتقاطعة.

ح- لا ينبغي أن يرتبط أعضاء المجلس بمكافآت قد تؤثر على أحكامهم.

**الجزء الرابع: السرية**(٢):

يلتزم أعضاء المجالس الشرعية وجميع العاملين في وحدات الهيئة الشرعية بالحفاظ على سرية المعلومات التي يطلعون عليها خلال أداء مهامهم، ولا يجوز لهم إفشاء أي معلومات حساسة دون إذن رسمي، إلا بما تقتضيه المصلحة الشرعية والتنظيمية.

- المعلومات التي تتعلق بالمنتجات الجديدة، العقود، بيانات العملاء، خطط التوسع وغيرها يجب أن تُعامل بسرية.
- لا يُسمح بمشاركة فتاوى المؤسسة مع مؤسسات أخرى بدون إذن رسمي.
- عند الخروج العضو من المجلس، يبقى العضو ملتزمًا بالسرية.

(١) انظر: معيار الحوكمة الشرعية الصادر عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية: www.ifsb.org

(٢) انظر: معيار الحوكمة الشرعية الصادر عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية: www.ifsb.org

**الجزء الخامس: التناسق** [١]:

تُشجَّع المؤسسات على الالتزام الكامل والدقيق بتطبيق القرارات الشرعية الصادرة عن مجلس الرقابة الشرعية، دون تباين أو تضارب في التنفيذ، كما ينبغي مراجعة الفتاوى بشكل دوري للتأكد من توافقها مع التطورات المالية المعاصرة، كما يجب على الهيئة الشرعية السعي قدر الإمكان إلى الإجماع فيما يتعلق بقراراتها، ولا يلجأ الأعضاء إلى اتخاذ القرارات بأغلبية الأصوات إلا إذا لم يتمكنوا في مدة زمنية معقولة إلى الوصول إلى الإجماع، ويرتبط التناسق بالكفاءة والاستقلالية وهو من مسائل أخلاقيات المهنية.

- إذا أصدر المجلس فتوى بشأن منتج معين، يجب أن يُطبّق فعليًا كما أُقِر.
- تُمنع المؤسسة من تعديل المنتج دون الرجوع للمجلس الشرعي.
- يجب الحفاظ على استمرارية السياسة الشرعية، وعدم التناقض بين العقود المختلفة أو عبر الزمن.

**١- الشفافية والمساءلة.**

توفر تقارير دورية واضحة وشفافة حول مدى التزامها بالمعايير الشرعية، بما في ذلك نشر ملخصات القرارات الشرعية المهمة، والإفصاح عن المخالفات إن وُجدت، وخطط المعالجة.

- نشر ملخصات القرارات الشرعية في التقارير السنوية.
- تمكين العملاء والمستثمرين من معرفة الإطار الشرعي الذي تعمل به المؤسسة.
- التحقيق في أي مخالفات شرعية ومعالجتها علنًا.

**كما ضم المعيار خمسة ملاحق وهي** [٢]**:**

**الملحق الأول: الشروط المرجعية الرئيسة للهيئة الشرعية.**

**الملحق الثاني: الإجراءات التشغيلية للهيئة الشرعية**

**الملحق الثالث: الأخلاقيات والسلوكيات المهنية الاساسية لأعضاء الهيئة الشرعية.**

**الملحق الرابع: الحد الأدنى من المهارات المطلوبة من أعضاء الهيئة الشرعية.**

**الملحق الخامس: أمثلة عن مقاييس أداء الهيئة الشرعية.**

**الفرع الثالث: معيار الحوكمة الشرعية الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوفي):**

من أهم المعايير والقوانين الشرعية الحاكمة للمؤسسات المالية الإسلامية هي المعايير الشرعية التابعة لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)، وهي إحدى أبرز المنظمات الدولية غير الربحية الداعمة للصناعة المالية الإسلامية[٣].

---

(١) انظر: معيار الحوكمة الشرعية الصادر عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية: www.ifsb.org

(٢) انظر: ملاحق معيار الحوكمة الشرعية الصادر عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية: www.ifsb.org

(٣) موقع هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية على شبكة الإنترنت، aaoifi.com

تأسست المنظمة عام ١٩٩١م ومقرها الرئيس مملكة البحرين، ولها منجزات مهنية بالغة الأثر، على رأسها إصدار المعايير المختلفة في مجالات المحاسبة والمراجعة وأخلاقيات العمل والحوكمة، بالإضافة إلى المعايير الشرعية التي اعتمدتها البنوك المركزية والسلطات المالية في مجموعة من الدول باعتبارها إلزامية أو إرشادية.

وتعد هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية منظمة دولية مستقلة، وقد كان يطلق على هذه الهيئة سابقاً اسم ( هيئة المحاسبة المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية )، بموجب اتفاقية التأسيس الموقعة من عدد من المؤسسات المالية الإسلامية بتاريخ ١٩٩٠/٢/٢٦م في الجزائر، وتم تسجيلها في مملكة البحرين بتاريخ ١٩٩١/٣/٢٧م كهيئة عالمية ذات شخصية معنوية مستقلة غير ربحية(١).

وتهدف الهيئة إلى تطوير فكر المحاسبة والتدقيق للمؤسسات المالية الإسلامية، ونشر ذلك الفكر وتطبيقاته عن طريق التدريب وعقد الندوات وإصدار النشرات الدورية وإعداد الأبحاث وغير ذلك من الوسائل، وإعداد وتفسير ومراجعة وتعديل معايير المحاسبة والتدقيق لتلك المؤسسات وذلك بما يتفق مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية وبما يلائم البيئة التي تنشأ فيها تلك المؤسسات.

ولقد أصدرت الهيئة عدداً من المعايير في جوانب المحاسبة والمراجعة والحوكمة والتدقيق والأخلاقيات ومعايير الضبط والمعايير الشرعية المختصة بالصناعة المصرفية والمالية الإسلامية (٢).

كما تحظى الهيئة بدعم عدد من المؤسسات الأعضاء، من بينها المصارف المركزية والسلطات الرقابية والمؤسسات المالية وشركات المحاسبة والتدقيق والمكاتب القانونية، وتطبِّق معايير الهيئة حالياً المؤسسات المالية الإسلامية الرائدة في مختلف أنحاء العالم، والتي وفرت درجة متقدمة من التجانس للممارسات المالية الإسلامية على مستوى العالم.

وقد لاقت هذه المعايير قبولاً دولياً واسعاً من قبل المؤسسات المالية من البنوك المركزية والمصارف الإسلامية وشركات التأمين الإسلامية حول العالم.

ومن بين المعايير التي أصدرتها هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) المعايير المتعلقة بالحوكمة الشرعية.

**الفرع الرابع: أبرز ما تضمنته معايير الحوكمة والضبط للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية** (٣):

صدر عن هيئة المحاسبة والمراجعة في المؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) سبعة معايير للحوكمة، يختص أربعة منها بهيئة الرقابة الشرعية، وقد صدر عن الهيئة معيار الحوكمة الشرعية رقم ١(١) وهو المعيار الذي يشكل الهيكل التنظيمي للحوكمة الشرعية.

---

(١) المعايير الشرعية، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، ١٤٣٧هـ، البحرين، ص ٢١.

(٢) موقع هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية: http://aaoifi.com/about-aaoifi/

(٣) انظر: معايير الحوكمة، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، ١٤٣٧هـ، البحرين.

**مقدمة:** إن الحوكمة الشرعية تُعدّ عنصراً أساسياً في نجاح المؤسسات المالية الإسلامية. وتحقيقاً لهذا الهدف، فإن تطوير وصياغة المعايير اللازمة لأعمال المؤسسات المالية الإسلامية يتطلب أن تكون هناك حوكمة فعالة تضمن تطبيق المبادئ الشرعية بشكل سليم ودقيق. ونظراً لأن المؤسسات المالية الإسلامية تعمل في بيئة تتسم بخصوصيتها وارتباطه بالمعاملات المالية التي تتطلب الامتثال الكامل للشريعة الإسلامية، فإن الحوكمة الشرعية تعتبر من الركائز الأساسية التي ينبغي أن تتمحور حولها الأعمال المالية الإسلامية.

**الغرض من معيار الحوكمة الشرعية:**

يهدف معيار الحوكمة الشرعية الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية إلى تقديم مبادئ توجيهية تُساعد على تنظيم العلاقة بين الأطراف المعنية بالرقابة الشرعية داخل المؤسسة المالية الإسلامية، والمساهمة في بناء الثقة بين العملاء والمستثمرين في المؤسسات المالية الإسلامية، بالإضافة إلى التنظيم والمراجعة المستمرة للمنتجات والخدمات التي تقدمها المؤسسات المالية الإسلامية.

**الغاية الأساسية من هذا المعيار هي:**

- الامتثال للشريعة الإسلامية: يضمن المعيار أن تكون جميع أنشطة المؤسسة المالية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.
- تحقيق الشفافية والمصداقية: عن طريق وضع ضوابط وآليات لمراقبة الأنشطة المالية والتأكد من أنها تتماشى مع المبادئ الشرعية.
- مراقبة واعتماد العمليات: يحدد المعيار كيفية تشكيل لجان للحوكمة الشرعية التي تتولى مسؤولية مراجعة الأنشطة والمعاملات المالية وضمان توافقها مع الشريعة.
- تحديد المسؤوليات والصلاحيات: يوضح المعيار كيفية تنظيم الهيكل الإداري للمؤسسة بما يضمن استقلالية اللجنة الشرعية وصلاحياتها في اتخاذ القرارات المناسبة.

**أبرز بنود معيار الحوكمة الشرعية:**

- هيئة الرقابة الشرعية: يجب على المؤسسة المالية الإسلامية أن يكون لديها هيئة رقابة شرعية مستقلة تتكون من علماء مختصين في الفقه الإسلامي. هذه الهيئة هي المسؤولة عن مراجعة جميع الأنشطة والمنتجات المالية للتأكد من توافقها مع الشريعة.
- الإشراف والرقابة: يتعين على المؤسسات المالية أن تنشئ آليات لمراقبة الأنشطة المالية لضمان عدم مخالفتها للشريعة.
- الإفصاح والتقارير: تشترط القواعد أن يتم الإفصاح بشكل شفاف عن أي مخاطر شرعية قد تواجه المؤسسة المالية، ويجب أن تكون التقارير المقدمة من قبل اللجان الشرعية واضحة ومفصلة.

---

(١) وصدر بنسخته المعدلة في عام ٢٠٠٤م . انظر: إطار الحوكمة الشرعية، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، ١٤٣٧هـ، البحرين.

- تدريب الموظفين: يجب أن يتم تدريب الموظفين في المؤسسات المالية على المبادئ الشرعية لضمان فهمهم الكامل للمتطلبات الشرعية في جميع المعاملات.

**أولاً: هيئة الرقابة الشرعية**

- التركيب والاستقلالية: يجب أن تحتوي كل مؤسسة مالية إسلامية على هيئة رقابة شرعية مكونة من علماء متخصصين في الفقه الإسلامي. تتكون هذه اللجنة عادةً من عدة أعضاء، بينهم فقهاء شرعيون، وعدد من المتخصصين في المالية والمحاسبة لضمان التنوع في الخبرات.
- الاستقلالية: اللجنة يجب أن تكون مستقلة تمامًا عن الإدارة التنفيذية للمؤسسة المالية. يتم تعيين أعضائها بواسطة مجلس الإدارة، ويتمتعون بصلاحيات غير محدودة في مراجعة الأنشطة المالية والمنتجات.

**مهام الهيئة:**

- مراقبة جميع الأنشطة المالية والتأكد من توافقها مع الشريعة.
- إصدار الفتاوى الشرعية حول المنتجات والخدمات المالية.
- ضمان أن المؤسسة لا تقوم بأي عمليات تتعارض مع مبادئ الشريعة الإسلامية.

**ثانياً: الرقابة والإشراف الشرعي**

- الرقابة المستمرة: يتعين على المؤسسة أن تُنشئ آليات رقابية فعّالة للإشراف على جميع المعاملات والمنتجات المالية لضمان التزامها بالشريعة.
- التدقيق الشرعي: يجب أن يتم إجراء تدقيق دوري على جميع العمليات المالية، بما في ذلك الحسابات المالية، العقود، ومنتجات التمويل.
- تقارير الرقابة: يتعين على المؤسسة إعداد تقارير شرعية دورية تُعرض على هيئة الرقابة الشرعية لمراجعتها، وتُرسل للمساهمين والمستثمرين للإفصاح عن مدى التزام المؤسسة بالشريعة.

**ثالثاً: الإفصاح والشفافية**

- الإفصاح الكامل: يشترط المعيار أن تُقدّم المؤسسة المالية الإسلامية تقارير واضحة ودقيقة حول الأنشطة التي قد تشمل أي شكوك شرعية. يجب أن تتضمن هذه التقارير تفاصيل حول المخاطر الشرعية التي قد تواجهها المؤسسة.
- المخاطر الشرعية: إذا كانت هناك أي معاملة مالية أو منتج يشك في كونه مخالفًا للشريعة، يجب على هيئة الرقابة الشرعية الإعلان عنها واتخاذ الإجراءات اللازمة لتصحيحه.
- شفافية التقارير: يجب أن تكون التقارير مُفصّلة حول الأداء المالي للمؤسسة، بالإضافة إلى فتاوى هيئة الرقابة الشرعية حول كل منتج أو خدمة.

**رابعاً: تدريب الموظفين**

- الوعي الشرعي: يتطلب المعيار أن يتم تدريب جميع الموظفين في المؤسسة المالية الإسلامية على المفاهيم والمبادئ الشرعية الخاصة بالأعمال المالية.

- التدريب المستمر: يجب أن يشمل التدريب كيفية تقييم وتطبيق الشريعة في المنتجات المالية المختلفة. وهذا يشمل تدريب الموظفين في جميع الأقسام من التمويل، إلى المراجعة، والمحاسبة، والإدارة.
- الثقافة الشرعية: الهدف من التدريب هو إيجاد بيئة عمل تكون مدفوعة بقيم الشريعة الإسلامية في جميع القرارات والمعاملات اليومية.

**خامساً: المسؤوليات والصلاحيات**

- توضيح المسؤوليات: يجب على المؤسسة تحديد صلاحيات هيئة الرقابة الشرعية بشكل واضح. يتم تحديد مهام الهيئة في لوائح تنظيمية أو ميثاق يوضح واجباتها في مراجعة الأنشطة والتأكد من مطابقتها مع الشريعة.
- استقلالية الهيئة : على الرغم من أن هيئة الرقابة الشرعية تُعين من قبل مجلس الإدارة، إلا أنها تتمتع باستقلالية كاملة في اتخاذ قراراتها. لا يمكن لأي طرف آخر أن يتدخل في قراراتها أو يحول دون تنفيذ توصياتها.
- التعاون مع الإدارة: على الرغم من استقلالها، يجب أن تعمل هيئة الرقابة الشرعية بتنسيق مع الإدارة التنفيذية للمؤسسة لضمان تنفيذ جميع القرارات الشرعية.
- التقارير: تقوم هيئة الرقابة الشرعية بتقديم تقارير دورية إلى مجلس الإدارة أو الجمعية العمومية عن مدى التزام المؤسسة بالشريعة، بالإضافة إلى أي توصيات قد تطرأ.

**سادساً: الامتثال والتزام الشريعة**

- التأكيد على الالتزام بالشريعة: يجب أن تضمن المؤسسة أن جميع الأنشطة التي تقوم بها تتماشى مع أحكام الشريعة، وتكون خالية من الأنشطة المحرمة مثل الربا، الغش، القمار، وغيرها من الأنشطة التي تحظرها الشريعة الإسلامية.
- المراجعة الشرعية للمنتجات: قبل أن يتم طرح أي منتج أو خدمة مالية، يجب أن تقوم هيئة الرقابة الشرعية بمراجعتها للتأكد من تطابقها مع معايير الشريعة.
- إجراءات لتصحيح الأخطاء: إذا تبين أن هناك معاملات أو منتجات لا تتماشى مع الشريعة، يجب على المؤسسة اتخاذ إجراءات تصحيحية، مثل إعادة هيكلة المنتجات أو معالجة أي أموال محظورة.

**سابعاً: التقارير المالية الشرعية**

- التقرير السنوي الشرعي: يجب على المؤسسة أن تصدر تقريرًا شرعيًا سنويًا عن أنشطتها المالية، يُعرض على المساهمين والمستثمرين. يوضح هذا التقرير مدى التزام المؤسسة بالأحكام الشرعية.
- المراجعة الخارجية: في بعض الحالات، قد تُطلب مراجعة خارجية للأنشطة المالية لتقييم مدى الالتزام بالمعايير الشرعية، وخصوصًا إذا كانت هناك شكوك حول نزاهة العمليات.

كما صدر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية مجموعة معايير لاحقة متعلقة بالحوكمة الشرعية، وتتضمن هذه المعايير التالي:

- **معيار الحوكمة للمؤسسات المالية الإسلامية رقم (١). بشأن تعيين هيئة الرقابة الشرعية وتكوينها وتقريرها" [١].**

يهدف المعيار إلى وضع قواعد وإرشادات بشأن تعريف هيئة الرقابة الشرعية وتعيين أعضائها وتكوينها والتقرير الصادر عنها لضمان التزام المؤسسات في جميع معاملاتها وعملياتها بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية" (AAOIFI،٢٠١٥) وحدد المعيار تعريف هيئة الرقابة الشرعية، واختصاصها، وتحديد مكافأتها، واختيار اعضائها، والاستغناء عنهم، وتناول العناصر الأساسية التي يجب توفرها في تقرير هيئة الرقابة الشرعية، وضرورة نشر فتاوى وقرارات وإرشادات هيئة الرقابة الشرعية.

- **معيار الحوكمة للمؤسسات المالية الإسلامية رقم (٢) الرقابة الشرعية"[٢].**

يهدف المعيار إلى وضع قواعد وإرشادات بشأن مساعدة هيئة الرقابة الشرعية للمؤسسات في أداء الرقابة الشرعية للتأكد من التزام المؤسسة بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية حسبما جاء في الفتاوي والقرارات والإرشادات الصادرة عن هيئة الرقابة الشرعية للمؤسسة. وعند العمل بهذا المعيار يتطلب التنسيق التام بين هيئة الرقابة الشرعية والمراجع الخارجي. وأشار المعيار إلى تعريف الرقابة الشرعية، ومبادؤها، والهدف منها، ومسؤولية الالتزام بالشريعة، و إجراءات الرقابة الشرعية تخطيط، تنفيذ، توثيق)، ووجوب تطبيق الجودة النوعية.

- **معيار الحوكمة للمؤسسات المالية الإسلامية رقم (٣) الرقابة الشرعية الداخلية [٣].**

يهدف المعيار إلى وضع قواعد وإرشادات حول الرقابة الشرعية الداخلية لدى المؤسسات التي تزاول أعمالها وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية. ويشمل المعيار: الأهداف الرقابة الشرعية الداخلية، الاستقلالية والموضوعية، الإتقان المهني، نطاق العمل، إنجاز عمل الرقابة الشرعية الداخلية، إدارة الرقابة الشرعية الداخلية الجودة النوعية، عناصر النظام الفعال للرقابة الشرعية الداخلية، كما يشمل مسؤولية تطبيق المعيار.

- **معيار الحوكمة للمؤسسات المالية الإسلامية رقم (٤) لجنة المراجعة والحوكمة للمؤسسات المالية الإسلامية[٤].**

يهدف المعيار إلى التعريف بدور لجنة المراجعة والضوابط ومسؤولياتها في المؤسسات المالية الإسلامية، كما يبين المعيار شروط تكوين اللجنة، ويحدد المتطلبات التي يجب أن تتوافر في اللجنة لكي تكون فعالة. ويتناول المعيار أهمية اللجنة ووظائفها، ومسؤولياتها، ومراعاة الاخلاقيات، وإنشاء اللجنة وتكوينها، والعضوية، وإعداد التقارير.

---

(١) انظر: معايير الحوكمة، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، النسخة المعدلة، ٢٠٢٤م، البحرين

(٢) انظر: معايير الحوكمة، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، ١٤٣٧هـ، البحرين.

(٣) انظر: معايير الحوكمة، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، ١٤٣٧هـ، البحرين.

(٤) انظر: معايير الحوكمة، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، ١٤٣٧هـ، البحرين.

- **معيار الحوكمة للمؤسسات المالية الإسلامية رقم (٥) استقلالية هيئة الرقابة الشرعية"**[١].

يهدف المعيار إلى وضع القواعد والإرشادات اللازمة لمساعدة هيئات الرقابة الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية في الجوانب المتعلقة باستقلاليتها، وكيفية مراقبة تلك الاستقلالية، ومعالجة المسائل المتعلقة بها. وأضاف المعيار أمثلة على العوائق المحتملة للاستقلالية.

**- معيار الحوكمة للمؤسسات المالية الإسلامية رقم (٦) بيان مبادئ الحوكمة في المؤسسات المالية الإسلامية "** [٢].

يهدف المعيار إلى بيان الحد الأدنى اللازم لإنشاء هياكل الحوكمة في المؤسسات المالية الإسلامية، ومسوغات إنشاء إطار عام للحوكمة، ومبادئ الحوكمة، وبناء فاعل للحوكمة.

**- معيار الحوكمة للمؤسسات المالية الإسلامية رقم (٧) المسئولية الاجتماعية للشركة" السلوك والإفصاح في المؤسسات المالية** [٣].

يهدف المعيار إلى وضع معايير لتعريف المسئولية الاجتماعية للمؤسسات، وتوفير المعايير الإلزامية والموصى به التنفيذ المسؤولية الإسلامية الاجتماعية في جميع جوانب أنشطة المؤسسة، وتقديم التوجيه بشأن الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالمسؤولية الإسلامية الاجتماعية للمؤسسات.

**كما صدرت حديثاً ٥ معايير جديدة متعلقة بالحوكمة الشرعية وهي**[٤]**:**

- **معيار الحوكمة الشرعية (١) إطار الحوكمة الشرعية**[٥].
- **معيار الحوكمة الشرعية (١٩) هيئة الرقابة الشرعية: التعيين والتشكيل**[٦].
- **معيار الحوكمة الشرعية (٢٠) هيئة الرقابة الشرعية: المهام والعمليات**[٧].
- **معيار الحوكمة الشرعية (٢١) هيئة الرقابة الشرعية: المراجعة والتقرير**[٨].
- **معيار الحوكمة الشرعية (٢٢) تطبيق مبادئ الحوكمة الشرعية على الشركات التابعة/ الشقيقة**[٩].

---

(١) انظر: معايير الحوكمة، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، ١٤٣٧هـ، البحرين.

(٢) انظر: معايير الحوكمة، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، ١٤٣٧هـ، البحرين.

(٣) انظر: معايير الحوكمة، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، ١٤٣٧هـ، البحرين.

(٤) وذلك في عام ٢٠٢٤م.

(٥) انظر: معايير الحوكمة، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، ١٤٣٧هـ، البحرين.

(٦) انظر: معايير الحوكمة، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، ١٤٣٧هـ، البحرين.

(٧) انظر: معايير الحوكمة، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، ١٤٣٧هـ، البحرين.

(٨) انظر: معايير الحوكمة، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، ١٤٣٧هـ، البحرين.

(٩) انظر: معايير الحوكمة، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، ١٤٣٧هـ، البحرين.

# الخاتمة

**وفيها أهم النتائج والتوصيات:**

**أولاً: النتائج:**

١) أهمية الحوكمة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية باعتبارها ركيزة أساسية ومطلب مهم يجب تحقيقه.

٢) الحوكمة الشرعية وسيلة مهمة وواجب شرعي لضمان امتثال المؤسسات المالية الإسلامية للأحكام الشريعة الإسلامية وتحقيقها للمقاصد الشرعية، وتعزيز ثقة المتعاملين بها.

٣) تكمن أهمية الحوكمة الشرعية من جملة النتائج التي تحققها وخاصة ما يتعلق بتقويم مسيرة المؤسسات المالية الإسلامية.

٤) أهمية التنظيم المحلي للحوكمة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية، والذي ينعكس دوره على تعزيز مكانة المؤسسات المالية الإسلامية.

٥) الأطر التنظيمية للحوكمة الشرعية في مملكة البحرين والصادرة من مصرف البحرين المركزي يتوافق مع المعايير الشرعية الدولية.

٦) مكانة المعايير الدولية المنظمة للحوكمة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية تستوجب ضرورة الأخذ بها في تطبيق الحوكمة الشريعة على المؤسسات المالية الإسلامية بشكل عام وتلك التي لم تمتثل للحوكمة الشرعية بشكل خاص.

٧) يوجد توافق على أبرز البنود المتعلقة بالحوكمة الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية في المعايير الدولية المنظمة للحوكمة الشرعية.

**ثانيًا: التوصيات:**

١) التعمق في الدراسات التي تتناول الحوكمة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية، وإفراد كل نوع من أنواع المؤسسات المالية الإسلامية بدراسة معمقة.

٢) إقامة المؤتمرات والندوات وورش العمل التي تبيين أهمية الحوكمة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية.

٣) طرح برامج تأهيل علمية لهيئات الرقابة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية تعنى بالحوكمة الشرعية وأبرز متطلباتها.

٤) إدارج مفاهيم الحوكمة الشرعية وما يتعلق بها في المقررات الجامعية لمواد: المعاملات المالية والصيرفة الإسلامية.

٥) السعي لتوحيد جهود المنظمات الدولية المتعلقة بالمعايير لصياغة معيار موحدة للحوكمة الشرعية.

**هذا وصلى الله وسلم على سيدنا ونبينا محمد، وعلى آله وصحبه ومن سار على نهجه واقتفى أثره واستن بسنته إلى يوم الدين، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.**

## المصادر والمراجع

**القرآن الكريم.**

**أولاً: الكتب المطبوعة:**

١) حوكمة الشركات، محمد عبد الحليم عمر، ورقة عمل أساسية، الحلقة النقاشية الثالثة والثلاثون، مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر.

٢) حوكمة المؤسسات المالية، سعيد بوهراوة، حليمة بوكروشة، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، ٢٠١٥.

٣) الحوكمة المؤسسية والشرعية في المصارف الإسلامية، سعد بن علي الوابل، مجلة الدراسات التجارية المعاصرة، العدد١، ٢٠١٥م.

٤) الحوكمة في المصارف الإسلامية، أيمن سامي حمود.

٥) الحوكمة في المؤسسات المالية والمصرفية العاملة وفق الشريعة الإسلامية، محمد، البلتاجي، مؤتمر حوكمة الشركات المالية والمصرفية: الرياض ١٧-١٨-ابريل٢٠٠٧م.

٦) دليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات بمصر ، أكتوبر٢٠٠٦ ، إعداد: مركز المشروعات الدولية الخاصة CIPE ، أكتوبر ٢٠٠٥م .

٧) سليمان بن أحمد بن أيوب الطبراني، المعجم الكبير، تحقيق: حمدي عبدالمجيد السلفي، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ط٢.

٨) سليمان بن الأشعث، سنن أبي داود، تحقيق: محمد محي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية، بيروت.

٩) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، اسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق: اميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت.

١٠) لسان العرب، محمد بن مكرم بن علي ابن منظور، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

١١) محمد بن إسماعيل البخاري، صحيح البخاري، تحقيق: محمد الناصر، دار طوق النجاة، بيروت، ط١.

١٢) محمد بن عيسى الترمذي، سنن الترمذي، تحقيق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٩٨م.

١٣) محمد بن عيسى الترمذي، سنن الترمذي، تحقيق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٩٨م.

١٤) مدخل إلى الرقابة الشرعية، محمد أحمين، دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠١٥م.

١٥) المدخل لدراسة الشريعة الإسلامية، عبد الكريم زيدان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ٢٠٠٥م.

١٦) مراجعة الحسابات وحوكمة الشركات شحاته السيد، عبدالوهاب نصر علي، الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٧م.

١٧) مسلم بن الحجاج، صحيح مسلم، تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

١٨) معايير الحوكمة، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، ١٤٣٧ه، البحرين.
١٩) المعجم الوسيط، إبراهيم مصطفى، وآخرون، تحقيق: مجمع اللغة العربية، دار الدعوة.
٢٠) معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، دار الفكر، بيروت.
٢١) مقال: تطور الحوكمة الشرعية في البحرين، أحمد أسعد محمود، صحيفة أخبار الخليج البحرينية، العدد: ١٦٥٣٢، بتاريخ: ٢٨-٦-٢٠٢٣م.
٢٢) نحو تفعيل الحوكمة الشرعية في المؤسسات المالية العاملة في ليبيا، محمد سالم، المجلة الإفريقية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، ٢٠٢٣م.
٢٣) نظرية الحوكمة الشرعية للمؤسسات المالية، عبدالعزيز أحمد الناهض، يونس صوالحي، مجلة الرسالة ، ماليزيا، ٢٠١٨م.

**ثانياً: المواقع الإلكترونية:**

١) مجلس التنمية الاقتصادية ، البحرين على شبكة الإنترنت ، www.bahrainedb.com
٢) مجلس الخدمات المالية الإسلامية على شبكة الإنترنت: www.ifsb.org
٣) مصرف البحرين المركزي على شبكة الإنترنت، www.cbb.gov.bh
٤) هيئة المحاسبة والمراجعة على المؤسسات المالية الإسلامية على شبكة الإنترنت ، aaoifi.com
٥) https://www.arabicacademy.gov.eg
٦) http://www.oecd.org/daf/governance/principles